جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور العامل العسكري

في السياسة الخارجية الروسية

(خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في مقياس تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب: حيرش لخضر

إشراف الأستاذ: بلخيرات حوسين

لجنة المناقشة:

1-أ **معقافي أسامة**..... رئيسا

2- أ د.**بلخيرات حوسين**.....مشرفا و مقررا

3- أ **جداوي خليل**..... مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

كلمة شكر وتقدي

من منطلق قول الرسول صل الله عليه وسلم

«من شكر الناس يشكر الله»

في البداية نحمد الله الذي أعاننا على أداء الواجب

ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

في الأخير في هذه الصفحة تتناثر فيها الكلمات حبرا

وحبا وتزيل غيمة جهل ممرنا بها برياح العلم الطيبة

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو

بعيد وكان لنا يدا عون في تذليل الصعوبات

والوقوف معانا .

فشكرا جزيلا.

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

من ربتني وأنارت دربي

أعانتني بالصلوات والدعوات إلى

أغلى إنسانة في الوجود

....أمـــي الحبيبة ....

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية الروسية من أكثر السياسيات اهتماما على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة ، سواء ما تعلق بالخبرة العملية أو بالدراسات الأكاديمية ، وذلك ارتباطا بجملة التحولات التي عرفتها توجهات تلك السياسة والتي سعت إلى تحقيق هدف مركزي وهو تطوير المكانة الدولية لروسيا كإطار عام تعالج به السياسة الخارجية الروسية مختلف القضايا الدولية ،بالإضافة إلى مواجهة ما تعتبره تحديات مباشرة أو غير مباشرة .

وفي سياق تحقيق هذا الهدف استخدم روسيا مجموعة من الأدوات ، تظهر من خلالها بشكل بارز الأداة العسكري ، حيث خاضت روسيا ثلاث تدخلات عسكرية في جورجيا و أكرانيا وسوريا ، ظهر من خلالها أن صانع القرار الروسي يعطي أهمية كبرى للعامل العسكري في تحقيق أهداف سياسته الخارجية وكذلك مواجهة التحديات المختلفة ولذلك فان الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة اكتشاف الموقع النسبي للعامل العسكري في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ وصول القيادة الجديدة المرتبطة بشخص " فلادمير بوتين " .

وعلى هذا الأساس فان هذه الدراسة هي ذات طابع وصفي تحاول استعراض توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ وصول القيادة الجديدة ، واستكشاف أهمية العامل العسكري في تنفيذ هذه التوجهات ، وقد كان بالإمكان إضفاء الطابع التفسيري على هذه الدراسة ، ومع ذلك فضلنا إعطاء الطابع الوصفي بهدف تحقيق اكبر قدر من الدقة في هذا العمل ، ومن المعروف أن ممارسة الوظيفة الوصفية قائمة على مرتكزين التصنيف والارتباط ،حيث تم تصنيف العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية الراهنة ومحاولة استكشاف الموقف النسبي للعامل العسكري في إطارها.

2- الأدبيات السابقة:

يعتبر موضوع استخدام القوة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية أحد أهم موضوعات في السياسة الدولية و الذي حظي بلهتمام فئة واسعة من الباحثين و الأكاديميين و هذا لأنه موضوع جديد و هو بحسبي موضوع حساس تناولوه من مختلف الزوايا، و اختلفت بذلك العناصر التي تم التركيز عليها في هذا الإطلاع في حدود المراجع المتوفرة فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- أطروحة دكتوراه بعنوان إستراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة لعادل عباسي و الذي يدور موضوعها حول إستراتيجية روسيا الاتحادية و الكيفية التي تسلكها لاستعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية التي تعتبرها مجال حيوي لها و الذي لخص ان روسيا تستخدم جميع مصادر القوة لها قصد تحقيق مصلحتها هي إحكام السيطرة على هذه المناطق الحيوية.

2- كتاب لنورهان الشيخ الذي يتضمن موضوع صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية و الذي لخص إلى أن العلاقات الروسية العربية هي علاقة إستراتيجية عريقة تسعة الدولة الروسية إلى المحافظة على نفوذها من خلال وسائلها المختلفة يحث ترى روسيا أن متانة العلاقات العربية الروسية هي الهدف الذي تسعى للوصول له

3- كتاب الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية للمي مضر الأمارة، حيث ترى الكاتبة ان فترة ما بعد الحرب الباردة كانت فرصة للولايات المتحدة للتغلل إلى داخل المصالح الروسية في المنطقة العربية و أن روسيا تسعى لحماية مصالحها في المنطقة حتى و لو كلفها ذلك الدخول في صدامات مع القوى الكبرى

4- مذكرة ماجستير بعنوان :الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 و الذي تناول فيها بالتحليل الخطوات التي أقدمت عليها روسيا منذ تولي فلادمير بوتين السلطة حيث ذكر أن أولويات بوتين في الفترة الأولى هي استعادة الدور الروسي على المستوى العالمي و قد توصل إلى أن: مع وصول بوتين للحكم تجلت

الإستراتيجية الروسية التي تستخدم القوتين الناعمة و الصلبة قصد المحافظة على المكانة الدولية

3- المشكلة البحثية :

مثل ما أوردنا في تقديم الموضوع من حيث انه كان بالإمكان معالجته في طابع تفسيري من خلال استكشاف الأسباب التي دفعت صانع القرار الروسي إلى إعطاء أهمية كبرى للعامل العسكري ، في صنع سياسته الخارجية الروسية الراهنة ، ومع ذلك تم تفضيل الطابع الوصفي والذي ينعكس على صياغة وصفية للمشكلة البحثية من خلال طرح السؤال المركزي التالي :

- ما هي أهمية العامل العسكري في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ وصول القيادة الجديدة المرتبطة بشخص "فلادمير بوتن" ؟

ويتضمن هذا التساؤل المركزي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي أهم محددات السياسة الخارجية الروسية؟

2- ما هي أهم المقاربات الفكرية المفسرة للجوء روسيا إلى استعمال القوة في تنفيذ سياستها الخارجية؟

3- ما هي نتائج استعمال روسيا للقوة العسكرية على الصعيدين الداخلي و الخارجي؟

4- فرضيات الدراسة:

ارتباطا بمضمون المشكلة البحثية المطروحة، نسعى لمعالجة الفرضية التالية:

يعتبر العامل العسكري ذو أهمية كبيرة في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ وصل القيادة الجديدة نظرا لارتباطه بالتغير الجذري في هذه التوجهات وعمق الأهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الراهنة.

5- مصطلحات الدراسة:

الأزمة: تفترض الأزمة موقفا يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطر جدا. ولطالما ارتبطت هذه الكلمة تاريخيا بمرض خطير. فهي تشير إلى اللحظة أو نقطة التحول التي يبدأ فيها المريض بالتعافي، أو بالتدهور المؤدي إلى الوفاة. بتعبير آخر، هي جزء من مرض مقرون بالموت، لكن الموت هنا ليس أمرا محتوما.

في العلاقات الدولية، الأزمة هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطرا كبيرا يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازديادا حادا، والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات "الطبيعية" بين الدول.

قد تتصعد فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية،كما تعّرف الأزمة بأنها تهديدا خطرا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار. [1]

الحرب: تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان. ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى 1000 قتيل على أرض المعركة على الأقل.[2]

الردع: نوع من أنواع الإستراتيجية العسكرية. وبهدف توجيه تهديد مماثل، على الرادع أن يقرر ما الذي يمثله الهجوم، وعليه أن يحدد بالتالي مستوى الرد الملائم لردع الطرف المهاجم. وهذا يعتمد بدوره على تقدير الرادع لنيات الخصم وعلى تقييمه له. وعلى التهديد أن يكون جديراً بالصدقية أيضا كي ينجح الردع، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب، بل أن احتمال مكابدته هذه التكلفة كبير جداً.[3]

1-مارتن غريفيتس و تيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،2008،ص47

2- **المرجع نفسه**،ص167

3- **المرجع نفسه**،ص238

مفهوم القوة العسكرية: من أن الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة واختلفوا في تعريفه إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيرا في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية؛ على قدر أهمية الأخيرة والقوة(Power) هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم،ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقا لمصالحهم الخاصة

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقا لمصالحها دولة سيئة أو أنانية أو مفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة،ودليل على ذلك قول الرسول محمد صلي الله عليه وسلم " المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلٍ خير" و من ثم فإن العامل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير و الإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين.

مفهوم السياسة الخارجية:

تتباين التعاريف المقترحة لمفهوم السياسة الخارجية،حيث يقترح كل باحث عربي أو غربي تعريفا يركز فيه على بعض العناصر التعريفية للمفهوم، حيث يعرفها محمد السيد سليم بـ" البرنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"[1]

1- أحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،الطبعة 2،بيروت،:دار الجيل، 2001،ص12

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة إتجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على توجيهها ويعرفها جيمس روزنو James " Rosenau"على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.

و يتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، و بالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها[1]

يرى بهجت قرني Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل ، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ،أم أفعالا محددة ، أم هي قرارات واختيارات صعبة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها ، و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو المتغير المستمر[2].

1- محند برقوق،**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل و ضغوطات الخارج)**،من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007.

2- بهجت قرني، وعلي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ترجمة: جابر سعد عوض،الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات ،القاهرة،2002 ص29.

6- المقاربة المنهجية:

المنهج التاريخي:

هو المنهج الذي لا يكتفي بسرد الوقائع التاريخية، بل يدرس الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، او دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف لها خصائصها، او دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن افتراضها لخلق تلك التطورات.[1]

و قد استخدمت هذا المنهج لمعرفة مكونات القوة الروسية التي تعود لحقبة الإتحاد السوفياتي

المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم هذا المنهج لوصف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية وكذلك ، تحليل الاستراتجيات التي استخدمتها روسيا ارتباطا بتوظيف العامل العسكري

المنهج المقارن :

استخدم هذا المنهج لغرض محدد وهو مقارنة الآثار الايجابية والسلبية لتوظيف العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية الراهنة ارتباطا بالمضمون الأساسي للبحث وهو المتعلق باستكشاف أهمية العامل العسكري في تلك السياسة .

7- المقاربة النظرية:

تعتبر المدرسة الواقعية التي تستخدم مصطلح المصلحة الوطنية كمرادف للقوة و كهدف تسعى إليه كل دولة ،آداة تحليل أساسية في دراستنا هذه، باعتبار المصلحة هي جوهر السياسة، و هو ما أكد عليه أب المدرسة الواقعية التقليدية نتيجة تطور البيئة الدولية التي لم تعد الدولة فيها هي الفاعل الوحيد.

1- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: المفاهيم، المناهج، الإقترابات،والأدوات 1997،ص57

و سوف نستند في بحثنا هذا إلى التيار الجديد الذي ظهر كرد فعل على الواقعية الجديدة ألا و هو الواقعية النيوكلاسيكية بشقيها الدفاعية التي تؤكد أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها،و الهجومية التي تقول: كل الدول في النظام الدولي تسعى لامتلاك القوة من أجل منافسة الدول الأخرى، بل ويتمثل هدفها الأساسي ليس فقط في تعظيم قوتها، بل منع الدول الأخرى المنافسة من امتلاك القوة" و سوف نستخدم منطلقات كلا الاتجاهين في تحليل سلوك الدولة الروسية في بيئتها الخارجية

8-صعوبات الدراسة:

لقد اعترضنا في إعداد هذه الدراسة العديد من الصعوبات و بالرغم من أنها متوقعة في إعداد البحوث العلمية عموما، إلا أنه سيتم الإشارة إليها على سبيل تنبيه من يريد البحث في هذا الموضوع، حيث نجملها فيما يلي:

*- الشحنة الذاتية المتضمنة في العديد من المراجع خاصة المكتوبة من طرف دارسين غربيين و حتى الروس حيث نلمس أن هناك صورة نمطية يريد هؤلاء و من ورائهم دولهم ترسيخها بخصوص روسيا الاتحادية مما فرض علينا دائما القراءة النقدية لكتاباتهم.

*- قلة المراجع باللغات التي نجيدها- على حد اطلاعنا- و المتعلقة بالموضوع حيث يرجع ذلك في اعتقادنا إلى العقلية الروسية الاستخباراتية المتحفظة، مما انعكس سلبا على الإنتاج العلمي الرصين المتعلق بها عموما و في هذا الموضوع خصوصا.

8-تقسيم الدراسة :

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:الأول يتحدث عن الإطار النظري و المفاهمي للدراسة، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتحدث المبحث الأول عن أثر المحددات غير العسكرية في السياسة الخارجية و يندرج تحته أربعة مطالب :المحدد الإقتصادي،المحدد الجيوبوليتيكي، المحدد العقيدي، و المحدد النفسي أما المبحث الثاني يتحدث عن دور العامل العامل العسكري في السياسة الخارجية حيث يتناول المطلب

الأول القوة العسكرية كأداة دفاع، المطلب الثاني القوة العسكرية كأداة هجوم، المطلب الثالث : القوة العسكرية كأداة ردع.

المبحث الثالث يناول النظريات المفسرة لأثر العامل العسكري في السياسة الخارجية وحيث تناول المطلب الأول الواقعية الدفاعية، المطلب الثاني: الواقعية الهجومية،المطلب الثالث، فتناول نظرية تحول القوة.

أما الفصل الثاني: فتناول مقومات القوة العسكرية الروسية في مبحثه الأول، و تناول المبحث الثاني حالات التدخل العسكري الروسي في كل من جورجيا ، أوكرانيا و سوريا

و خصص المبحث الثالث لتقييم الآثار الإيجابية و السلبية الناتجة عن استعمال روسيا للقوة العسكرية في سياسيتها الخارجية.

خطة الدراسة

الفصلI :الإطاري المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث1:أثر المحددات غير العسكرية في السياسة الخارجية

المطلب1: المحدد الإقتصادي

المطلب2: المحدد الجيوبوليتيكي

المطلب3: المحدد العقيدي

المطلب4: المحدد النفسي

المبحث2: دور العامل العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية

المطلب1: القوة العسكرية كأداة دفاع

المطلب2: القوة العسكرية كأداة هجوم

المطلب3: القوة العسكرية كأدة ردع

المبحث3: النظريات المفسرة لأثر العامل العسكري في السياسة الخارجية

المطلب1: الواقهية الهجومية

المطلب2: الواقعية الدفاعية

المطلب3: نظرية تحول القوة

الفصلII : استخدام روسيا للقوة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية

المبحث1:مقومات القوة العسكرية الروسية

المطلب1: نوعية الأسلحة

المطلب2: المكانة الروسية

المطلب3: الموقع و المساحة

المبحث2: حالات التدخل العسكري الروسي منذ وصول بوتين

المطلب1: الحرب الجورجية

المطلب2: الحرب الأكرانية

المطلب3: الحرب السورية

المبحث3: تقييم دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية منذ و صول بوتن

المطلب1: الآثار الإيجابية للتدخلات العسكرية الروسية

المطلب2: الآثار السلبية للتدخلات العسكرية الروسية

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل :

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية و الفكرية، و المرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي و النظري من جهة و الواقع العملي من جهة أخرى،و يعتبر فهم و تحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها عن دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الإبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور الباحث مادة بحثه، و يتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، و سنتطرق في الدراسة أهم المحددات غير العسكرية في صياغة السياسة الخارجية.

المبحث 1:أثر المحددات غير العسكرية في السياسة الخارجية

المطلب1:المحددات الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًّا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الاقتصادية، ويحدِّدُ توافرُ تلك الموارد ما إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلةً لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالرغمِ من أن توزيع الموارد في النَّسق الدولي لا يحدِّدُ السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائلِ السياسة الخارجية المتاحة؛ فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعَبَ هذا الدور(*)، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور.

*** يرجع ظهور إقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية و الأنثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع.**

وإذا حاولنا أن نقارنَ بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية – الأمنية على السياسية الخارجية، فإننا نجدُ أن من الصعب الفصلَ بين هاتين المجموعتين من العوامل؛ لأن الأدواتِ الاقتصاديةَ عادةً ما تُستَخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، وقد توصلت دراسةٌ عن التغلغل الاقتصادي السوفيتي في الصين خلال الفترة من عام 1945 حتى 1960م إلى نتيجة مشابهة، فالأهداف الأساسية للاتحاد السوفيتي في الصين كانت تتعلَّق أساسًا بالمصالح الأمنية، إلا أن الاتحاد السوفيتي لجأ إلى توظيفِ الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافِه الأمنية، رغم ما كان يكتنفُ ذلك من تكاليفَ باهظةٍ، ومن المحتمل أن تكونَ الدوافعُ السياسية – الأمنية هي التي حرَّكت الاستعمارَ السوفيتي في أوروبا الشرقية، ويرى كلاوس كنور أنه "ليس ثمة حالةٌ من حالاتِ العدوان الشيوعي كانت تتضمَّنُ السعيَ إلى تحقيقِ أهداف اقتصادية."[1]

والواقع أن الميلَ إلى الإقلال من دور العوامل الاقتصادية كمحدِّد للسياسة الخارجية السوفيتية هو أمرٌ يثيرُ الاهتمام؛ وذلك نظرًا إلى تأكيد النظرية الماركسية – اللينينية على دور الحتمية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك، فقد أوضحت الدراساتُ الإمبيريقية أن الاتحادَ السوفيتي قد جنى فوائدَ اقتصاديةً من استعماره لشرق أوروبا، وقد خلص بول ماريز إلى أن ست دول شرقية قد مدَّت الاتحادَ السوفيتي بما قيمتُه 20 بليون دولار من التعويضات، باستثناء التعويضات الملغاة التي إن أدخلناها في الحسبان، فإن صافيَ ما حصَل عليه الاتحادُ السوفيتي يصل إلى 14 بليون دولار.

1- لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ،ط1 عمادة شؤون المكتبات،،جامعة الملك سعود،الرياض،المملكة العربية السعودية،1989 ص(185-186).

وبالرغم من أن الأمنَ الوطني هو العاملُ الأول المحرِّكُ للعديد من التصرفات الاقتصادية، فإنه يجبُ ألا يغيبَ عن بالنا أن كثيرًا من السياسات التي تبرَّر على أساسُ الأمن الوطني، إنما هي سياسات تحرِّكها المصالح الاقتصادية؛ ذلك أنه إن بدا أن الدولةَ تتصرف لتحقيق الربح أو المنفعة الاقتصادية، فسينظر إليها على أنها تتصرَّف بأنانية، ومن ثَم فإن الدول تسعى عادة إلى تبرير سياساتِها على أساس أن تلك السياسات تحقِّقُ مصالح الأمن الوطني لتلك الدولة، بغض النظر عن الدوافعِ الحقيقية لتلك السياسات؛ لذا فإن الشركاتِ البترولية قد تسعى إلى حشد التأييد لاستقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة، زاعمة أن هذا الاستقلالَ ضروري لمصالح الأمن الوطني الأمريكي، بينما يكون الدافعُ الحقيقي لتلك الشركات هو زيادة أرباحها بتشجيع الحكومة على اتباع سياسات تؤدِّي إلى الإقلال من المنافسة الخارجية، ويتحقَّقُ ذلك بفرض قيودٍ على الواردات، أو إعطاء حوافز اقتصادية إيجابية لمشروعات البحث عن البترول وإنتاجه، كذلك فإن الدولَ عادة ما تبرِّر تدخُّلَها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على أساس خَلْق المناخ المواتي لإنشاء حكومة نيابية، بينما يكون الدافعُ الحقيقي هو حمايةَ المصالح الاقتصادية للدولة المتدخِّلة.[1]

1- **نفس المرجع** ص(186-187).

إن المحددات الاقتصادية تشمل الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية و مختلف المنتجات الصناعية و الزراعية.

ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية و هو ما يجعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول، و مع ذلك فإن هناك كثيرا من الدول، سواء بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم احتواء إقليمها على موارد طبيعية إستراتيجية، تتمتع بمزايا عديدة اتجاه الدول الأخرى من خلال هيمنتها على منتجاتها أو خدمات معينة.

فطبيعة الطلب على هذه الموارد و المنتجات تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة تبعية الدول الأخرى للدول المنتجة، فكلما زادت حدة هذه التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية و في تحقيق أهدافها و مصالحها في البيئة الدولية .

غير أن حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة، بل يتطلب الخبرة و البراعة و العقلانية في توظيف هذه الموارد[1]

و بالتالي فإن سلوك الخارجية الروسي يحدد مدى المكاسب التي سوف تحصل عليها اقتصاديا و تسعى للمحافظة عليها بشتى الطرق، و هذا ما صرح في هذا السياق "أندري أرنوف" أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية عام 2000 بالقول: " لا ينبغي أن يندهش المرء من أن روسيا قد عقدت العزم على مقاومة المحاولات الرامية إلى التعدي على مصالحها.[2]

1- بوقارة حسين ، **السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل**،دار هومة،الجزائر 2012،ص(81-82).

2- درويش فوزي ، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، مجلة السياسة الدولية،العدد **143**،جانفي 2001 ص94

المطلب2: المحدد الجيوبوليتيكي

- **الجيوبولتيك:** مصطلح من أصل يوناني متكون من جزئين أو كلمتين الأولى جيو Geo "تعني الأرض وترمز إلى علم الجغرافيا " والثانية بوليتيك" Politique "وتعني سياسة الدولة أي أن الكلمة مجملها تعني ، دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة وهذا مغاير لمفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين الأمريكيين الا يفرقون بينهما.

ويطلق هذا المصطلح في مفهومه الضيق على تأثير السياسة على الجغرافيا و لكنه تطور ليشمل دلالات أوسع ليعبر على الروابط والعلاقات السببية بين السلطة والسياسية والفضاء الجغرافي في شروط محددة.

وغالبا ما تعني الجيوبوليتيك: دراسة تأثير العوامل الجغرافية الاقتصادية والثقافية على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية، كما ينظم إلى هذا المصطلح على أنه دراسة لأشكال التنافس بين الدول للتحكم والتأثير على الأقاليم والسكان وقاطنيها، هذا يعني دراسة علاقات السلطة و الحكم بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتولد عن سعي هذه الجهات لمراقبة فضاء معين،فتقوم الجيوبوليتيك بتحليل أهداف الجهات الفاعلة و الموارد و الطرق التي تستعملها لتحقيق تلك الأهداف ، و عند قولنا الأطراف الفاعلة نقصد: الدول ، الحركات السياسية ، الشركات المتعددة الجنسيات،أما عن الفضاءات فتتنوع حسب مساحتها فالتحليل يمكن أن يكون على مستوى وحدات مثل المدينة ،الحي،الشارع أو على نطاق واسع مثل:المنطقة ، الدولة ، مجموعة الدول ،و غالبا ما تكون النظرة للجيوبوليتيك على أنها جزء من الفكر الإستراتيجي الذي يهتم بأهمية القوى البرية و البحرية في تاريخ العالم.[1]

1- دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،ترجمة عماد حاتم،طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004 ، ص6-7

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة و في رسم المعالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها ، و تعرف هذه العوامل و ما تفرزه من انعكاسات و نتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية «geopolitics».

يندرج ضمن العوامل الجغرافية ،المحددات لطبيعة السلوك الخارجي ،الموقع الجغرافي، المساحة،المناخ،التركيبة أو الطبيعة الإقليمية «topography، طبيعة و طول حدود الإقليم الخ.

فمن حيث الموقع الجغرافي ، يبدو أن الدول المحاطة بالبحار، تنتهج إستراتيجية عسكرية و سياسة خارجية تكاد تكون مختلفة تماما في ركائزها و أهدافها عن تلك المتبعة من طرف الدول المغلقة أو التي لا تطل على البحر ،فالانفتاح الجغرافي غالبا ما يدفع الدول إلى تنويع نشاطها الدبلوماسي و العسكري لمواجهة مختلف التحديات التي قد تفرزها سياسيات التوسع و التحالفات الدولية،كما أن الموقع الإستراتيجي للدولة قد يتيح لها التمتع بالعديد من المزايا ، و لكنه قد يجعلها كذلك عرضة لأطماع الدول الأخرى.[1]

و على هذا الأساس يعتقد أن العوامل الجغرافية تمثل إحدى المكونات لقوة الدول، و ذلك بالرغم من أن التقدم العلمي و التكنولوجي قد أفقد هذه المسلمة الكثير من مصداقيتها، فالعوامل الجغرافية ،كمحددات ثابتة لقوة و مكانة الدولة في العلاقات الدولية، قد هيمنت على الكثير من النقاشات الفكري و الأكاديمية منذ العهد الإغريقي مرورا بـ " مهان و منكدر A mathan,H. Makinder" في بداية القرن العشرين و صولا إلى رواد الفكر الإستراتيجي في عهد الأسلحة النووية العابرة للقارات.

1- حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية**،ص77

حيث أن لحجم مساحة إقليم الدولة و طبيعة حدودها انعكاسات مباشرة على أمنها القومي و استقرارها السياسي،فالدول صغيرة المساحة عادة ما تفتقر إلى العمق الاستراتيجي الذي يجعل المنشئات الحيوية بعيدة عن الإخطار و التهديدات الأمنية،الأمر الذي يمنعها من القيام بالسلوكيات الخارجية التي يمكن أن تثير خلافات و نزاعات مع الأطراف الدولية الأخرى.

و قد أثبتت التجارب التاريخية[1] أن الدول الشاسعة المساحة يصعب هزمها عسكريا و تدمير مقوماتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية مثل ما حدث لألمانيا مع الإتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، و عليه فالموقع الجغرافي للدولة و طبيعة و حجم إقليمها يساهم بشكل مباشر في رسم حدود حرية التصرف في سياستها الخارجية.(1)

و نظرا لأمية المحدد الجيوبوليتيكي ،فيشير العديد من الملاحظين للشأن الأمني في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن موافقة روسيا على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد كان خطأ استراتيجيا لأنه أدى إلى إضعاف وضع روسيا الجيوبولتيكي في المنطقة أصبحت المنطقة مرتبطة بالعولمة الأمنية حيث يؤكد المشهد الأمني في المنطقة أن روسيا قد أصبحت من بين عدة فواعل مشاركة في المعادلة الأمنية حيث أن الأمن و التعاون الإقليميين في أسيا الوسطى قد أصبحا تحت تأثير القوى الخارجية الساعية إلى إعادة هيكلة المنطقة على نحو يتفق مع مصالحها.(2)

1- **نفس المرجع**،ص ص(77-78)

2- إبراهيم عرفات ، **الأمن في المناطق الرخوة: حالة أسيا الوسطى**، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن القومي في أسيا(القاهرة،مركز دراسات الأسيوية،جامعة القاهرة 2004) ص 221

المطلب3:المحدد العقدي

لا تنبثق السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار فالسياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة و للمعتقدات السياسية و الأيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن.

و يمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة لنسق الدولة الأسطوري و نحن لا نفترض حيث نستخدم كلمة أسطورة أن تلك المعتقدات زائفة ، فالمعتقدات ممثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها.

و قد أوضح ماكليفر أن كل مجتمع يتوحد من خلال النسق الأسطوري و هذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع.

كذالك فقد أكد عدد من الكتاب أننا نعيش فس عصر الأيديولوجية و تأتي في طليعة الأيديولوجيات المعاصرة: الشيوعية، الفاشية،و الديمقراطية،و تختلف الأيديولوجيات عن النسق العقدي أنها حركية و مبنية على مجموعة من أفكار مترابطة منطقيا،يمكن في الغالب تحديد بعض الكتابات التي تبرز الأيديولوجية بوضوح ،كما هو الحال في كتابات كارل ماركس و انجلز،و هتلر، و موسيليني و غيرها.

و تتخطى الأيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، و تنتشر من دولة إلى أخرى، إما بطريق التبشير أو عن طريق القوة، و مع انتشار الأيديولوجيۃ من دولة إلى أخرى فإنها تتكيف لتلائم ثقافة المجتمع و قيمه التاريخيۃ، قد فسرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي تبنتها،لذلك لم تنجح الأيديولوجيات دائما في توحيد الشعوب ذات السلالات و الثقافات المتباينة، بل ربما يحتدم الصراع بين الدول التي تعتنق إيديولوجيۃ واحدة، كما هو الحال بالنسبة للإتحاد السوفيتي و جمهورية الصين الشعبية، كذلك فإن الروابط الأيديولوجية لم تؤد إلى تطوير علاقات ودية بين الصين و فيتنام،نظرا لتاريخ الصراع الطويل بينهما.[1]

1- لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق ،ص (83-84)

كذلك تنتج الخبرات الجماعية لشعب معين مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءا من النسق العقدي و التي تؤثر عللى مسار سياسته الخارجية، و من ثم يمكن للمرء معرفة الكثير عن مستقبل السياسة الخارجية لدولة معهينية بمعرفة بعض خبراتها الماضية فصانعو القرار يحكمون على الحاضر بناءا على تصورهم للماضي و إدراكهم لنتائج القرارات السابقة.

وظائف النسق العقدي:

يؤثر النسق العقدي لدولة معينة سواء استمد من الإيديولوجية او من تقاليد شعبها على عملية صنع السياسة الخارجية و تنفيذها بطرق مختلفة :

أولا:يؤثر النسق العقدي للدولة على تصورها لما يحدث في النسق الدولي: فهو يمثل شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل الأحداث الدولية أو إعادة تفسيرها بحيث تتوافق تلك الأحداث مع النسق العقدي،حتى أن بعض الكتاب شبهوا النسق العقدي منشور ينظر صانعو القرار من خلاله إلى الواقع.

ثانيا: يضع النسق العقدي للدولة قيودا على خيارات السياسة الخارجية، فصانعو القرار في الدول التسلطية يجيدون صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم.

ثالثا: يساعد النسق العقدي للدولة على استمرار سياستها الخارجية و كلما كان النسق العقدي شاملا، أصبحت سياستها الخارجية أكثر استقرار

رابعا:تقدم الأنساق العقدية الوطنية أداة تبرير خيارات السياسة الخارجية فهذه الخيارات تبنى عادة على تفسير المصالح الوطنية.

خامسا: تستخدم الأنساق العقدية الوطنية استخداما دعائيا لتبرير سياسات المتبعة و إقناع الآخرين ، من خلال هذا الاستخدام بصحة سياسات الدولة.[1]

---

1 -**نفس المرجع سابق** ، ص (84-85)

سادسا: تدعم الأنساق العقدية الوحدة الوطنية للدولة ،ولذلك فهي تعد من العوامل المهمة في تطور القومية و الهوية الوطنية المستقلة و بالذات في الدول النامية ، التي لا تملك هوية وطنية راسخة بسبب حداثتها،و لذلك يعمل القادة على تمجيد الماضي كوسيلة لزيادة التأييد الشعبي، و من ذلك تمجيد الرئيس عبد الناصر للحضارة الفرعونية و تمجيد نهرو للإمبراطورية الهندوسية القديمة، و تركيز موسيليني على نجاح الإمبراطورية الرومانية، و إشادة ديجول بأمجاد فرنسا الماضية في محاولة بناء شعور بالفخر الوطني .

وقد يتوقع البعض أن يساعد وجود نسق عقدي – أو أيديولوجية مشتركة – على وَحدة الدول التي تؤمن بعقائد مماثلة؛ فمصطلحات العالم الحر، والعالم الشيوعي، تفترض وجود وحدة بين الدول ذات الأيديولوجيات المتشابهة، ولكن الأيديولوجية فشِلت في معظم الأحوال في أن تكون قوة تماسُكٍ بين الدول، وقد وجد سوليفان – الذي قام بتصنيف عدة دول بناء على أيديولوجياتها المشتركة خلال الفترة 1815–1939م – أن التشابه الأيديولوجي لا يفسِّر استقرار الأحلاف

والدليل على أن القيم الأيديولوجية لا تؤدي إلى توطيد العلاقات بين الدول، وهو ذلك الانشقاق بين الدول الشيوعية كالاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية، فقد أصبحت الصين الشعبية عَقَبة بالنسبة للاتحاد السوفييتي؛ لأنها تبنَّت النسق العَقَدِي الشيوعي، وهددت زعامة الاتحاد السوفييتي للعالم الشيوعي، وهناك ما يُثْبِت أن انهيار العلاقة الأيديولوجية بين دولتين يؤثر على كل أشكال العلاقات بينهما، كما حدث أثناء الخلاف الصيني – السوفييتي، وعلى النقيض، فإن التحالف الذي لا يقوم على أيديولوجية واحدة – كالذي ربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا – قد لا يتعرض للانهيار الكامل، فقد استمرت الدولتان في الاتفاق على العديد من القضايا حتى بعد أنْ رَفَضَ الرئيس ديجول التعاون مع الولايات المتحدة، وقام بسحب القوات الفرنسية من حِلْف شمال الأطلنطي.[1]

1- **نفس المرجع سابق** ، ص (85–86)

وربما يظهر أثر النسق العَقَدِي الوطني في السياسة الخارجية بصورة أوضح، إذا درسنا الدور الذي يؤديه في العديد من الدول ذات الأهمية في العلاقات الدولية؛ ولهذا السبب فإننا سنتناول خبرات الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية، والهند، وإيران، وستعكس معالجتنا ترابط الأنساق العَقَدِية، ووضوحها عند بعض تلك الدول، وامتلاك بعضها الآخر خبرة تاريخية عريقة، وافتقار بعض الدول إلى كليهما؛ مما يدفع القيادة إلى العمل على خَلْق نسق عقدي وطني جديد، ومع أننا سنركز على أكثر المعتقدات ثباتًا، فإننا سنأخذ بعين الاعتبار التقاليد الحديثة السائدة، كتلك التي انبثقت من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

1- **نفس المرجع سابق**، ص (86-87)

المطلب 4: المحدد النفسي

تتفاوت آراء المحللين حول تقويم دور المتغيرات الشخصيَّة، كالاستعدادات النفسية والأنساق العَقَدية الفردية في عملية صُنْع السياسة الخارجية، فشابيرو وبونهام يريان أن "معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية – هي أساسُ تحليل نتائج القرار، وربما تُفسِّر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر بمفرده"، أما كلمان فإنه يقول: "من وِجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصيَّة ذات أهمية محدودة نسبيًّا في التأثير على نتائج قرار السياسة الخارجية"، والواقع أن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسين تؤثِّر على نتائج قرارات السياسة الخارجية؛ لأن الدولة ليست إلا كِيانًا قانونيًّا مجردًا تقوم جماعة معيَّنة باتخاذ القرارات باسمه،

أثر العوامل الشخصية:

إن هناك مجموعة من المواقف التي تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيس في صُنْع تلك السياسة، ويُمكِن إجمال أهم تلك المواقف فيما يلي:

1- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثرُ العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

لذالك فالإهتمام بشخصية الرئيسين الروسيين، الحالي "فلاديمير بوتين" و السابق "دميتري ميدفيدف" و ذلك بالوقوف عند خصائصهما الشخصية و انتماءاتهم السياسية باعتبارها أدوات مهمة في التحليل كما ان الكشف عن هذه المعطيات مهمة جدا في فهم السلوك الخارجي للدولة.[2]

---

1 -نفس **مرجع سابق** ،ص (15)

2 -لمزيد من التفصيل حول دور العوامل الشخصية و النفسية في صنع القرار، **انظر**:
Alex Mintz, Karl De Rouen, ***Understanding Foreign Policy Decision Making*** (New York, Cambridge University Press, 2010) pp.08-09

يَهتمُّ بعض القادة بشؤون السياسة الخارجيَّة بشكل أساسي، ومن هؤلاء القادة: (ديجول، ونيكسون، ونهرو)، لكن بعضهم يُفضِّل التركيزَ على الشؤون الداخلية، ومن هؤلاء: (أتلي، وبومبيدو)، وهناك آخرون كانوا أكثر اهتمامًا بالشؤون الداخلية، ولكن الظروف أجبرتهم على التركيز على الشؤون الدولية، فعلى سبيل المثال: كان جونسون يَهتمُّ بالشؤون الداخلية، ولكنه اضطرَّ إلى توجيه جزء كبير من اهتماماته إلى حرب فيتنام وغيرها من القضايا الخارجية، وعلى العكس من ذلك كان بعض القادة يَهتمُّون بالشؤون الخارجية، ولكنهم اضطروا إلى تركيز اهتمامهم على الشؤون الداخلية، حينما واجهوا ظروفًا طارئة وخطيرة، كحدوث ركود اقتصادي أو ما شابه ذلك، فعلى سبيل المثال، أدى فشلُ الرئيس ديجول في معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة إلى استقالته في عام 1969.

2- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتَّع بها صانع القرار، ازداد أثرُ المتغيرات الشخصيَّة في عملية صُنْع السياسة الخارجية.

تُعَدُّ الأنظمة الدكتاتورية من أقل النُّظم التي يمكن التنبؤ بتصرفاتها بسبب محدودية القيود الداخلية المفروضة عليها، ومن ثم فإن المتغيرات الشخصية لصانعي القرار تلعب الدورَ الأساسي فيها، كما يَقِل فيها عددُ القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثِّر في عملية صُنْع القرار، بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب المركزيَّة الشديدة والخوف من السلطة الحاكمة، فإن السياسة الخارجية تُنفَّذ بالشكل الذي رسمه صانع السياسة الخارجية المركزي.[1]

1- لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق ،ص (16)

أضِف إلى ذلك الدورَ الكاريزمي للقائد السياسي؛ فالقائد الذي يتمتَّع بشخصيَّة جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما كان الحال بالنسبة لنهرو في الهند، ونكروما في غانا، والجدير بالذِّكر أن هذين الزعيمين وغيرهما من زعماء الدول النامية قد وضعوا بصماتهم الشخصية على السياسات الخارجية لبلادهم بدرجة أكبر من تلك البصمات التي تَرَكها زعماءُ الدول المتقدمة، ويَرجِع ذلك – في جزء منه – إلى تدني مستوى المؤسسيَّة في معظم الدول النامية، مما يُقلِّل من فعالية تدخُّل البيروقراطية في عملية صُنع السياسة الخارجية وتنفيذها.

3- كلما ارتفع مستوى هيكل صُنْع القرار، ازداد أثرُ العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

وجَدت بعضُ الدراسات أنه "في حالة التساؤل عما إن كانت العوامل الشخصية تؤدي دورًا أكبر من العوامل التنظيميَّة في السياسة الخارجية، يُجيب المسؤولون الذين يَشغَلون وظائف دنيا بالنفي، لكن يجيب الذين يشغَلون مراكز عليا بالإيجاب"[3]، ويرجع ذلك الاختلاف في الإجابة – بصفة أساسية – إلى صعوبة تحديد المسؤوليات في المستويات العليا؛ نتيجة لذلك فإن القيود التنظيمية على شاغلي المستويات العليا في التنظيم تَقِل إلى حدٍّ كبير، مما يسمح للعوامل الشخصيَّة أن تؤدي دورًا مؤثِّرًا في عملية صنع القرار.

4- كلما كانت مواقف صُنْع القرار غير روتينية، ازداد أثرُ المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

1- **المرجع سابق** ،ص (17)

تتميَّز السياسة الخارجية بوجود بعض المواقف غير الروتينيَّة، ومن أمثلة تلك المواقف إعلان الحرب، وعقْد المحالفات، وإنشاء برامج جديدة للمساعدات الخارجية، في مِثل تلك المواقف يزداد أثر العوامل الشخصيَّة في صُنْع السياسة الخارجية، كذلك فمن أمثلة المواقف غير الروتينية تلك المواقف التي تنطوي على وجود أزمة دوليَّة، هذه المواقف تُتيح للقادة السياسيين أن يؤدُّوا دورًا أكبر في صُنْع السياسة الخارجية، ففي أوقات الأزمات يَقِل عددُ المشاركين في صنع القرار بدرجة كبيرة مما يَزيد من دور العوامل الشخصية لصانعي القرار.

5- كلما اتَّسمت المواقف بالغموض، وعدم التوقع، ووجود معلومات مُتناقِضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

6- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفْرة أو شديدة الندرة، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.

تعُوق وفرةُ المعلومات أو ندرتها إمكان التوصُّل إلى قرار رشيدٍ؛ ففي حالة توافر حجم ضخم من المعلومات تَصعُب عملية تصنيف تلك المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى اختصارها، والاهتمام فقط بالمعلومات التي يُفضِّلها أو يتوقَّعها صانع القرار، وكذلك فإن ندرة المعلومات تدفع صانعي القرار إلى الاعتماد على العوامل الشخصيَّة، إن كان الموقف يتطلَّب اتخاذ قرار.

7- كلما كان الموقف يتطلَّب تخطيطًا طويل الأمد، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.[1]

1- **المرجع سابق** ،ص (18)

تلعب العوامل الشخصية دورًا كبيرًا في حالة اتخاذ قرارات تتعلَّق بقضايا المستقبل البعيد، بسبب قلة اهتمام الرأي العام بتلك القضايا، في تلك المواقف تزداد قدرة صانعي القرار على التخطيط، وبالعكس يزداد عدد المهتمين بالقضايا الراهنة؛ لأن التعامل مع تلك القضايا يؤثِّر مباشرة في مصائرهم.

8- كلما تعلَّقتِ القضية بالبقاء الوطني، قلَّ دور العوامل الشخصيَّة في صنع السياسة الخارجية.

يَعمِد القائدُ في الظروف الطارئة التي يكون فيها بقاء الدولة مُعرَّضًا للخطر، إلى قَبُول النُّصح من الآخرين وإشراكهم في مسؤولية اتخاذ القرار، كما يَعمِد صانع القرار إلى كبح جماح دوافعه الشخصيَّة خوفًا على مكانته التاريخية وعلى بقاء الدولة.

يتفاوت تأثير المتغيِّرات الشخصيَّة على صنع السياسة الخارجية طبقًا للظروف التي تُصنَع في إطارها تلك السياسة، ولكن السؤال الذي يَطرَح نفسه كيف تؤثِّر بعض الدوافع الشخصية على السياسة الخارجية على فرْض أن الظروف تسمح ببعض التأثير؟ في الجزء المتبقي من هذا الفصل سنبحث دورَ الخصائص البيولوجية الفطريَّة، والسلوك المُكتسَب، ودور الدوافع، والسمات الشخصيَّة، والإدراك في عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

1- **المرجع سابق** ،ص (18)

المبحث 2: دور العامل العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية

المطلب :1 القوة كأداة دفاعية (Defensive Capability)

أي استخدام القوة بهدف الدفاع عن النفس ضد أي هجوم أو لصد التهديدات التي تواجهها الدولة و التي لم يعد يجدي معها الأدوات الأخرى الأقل عنفا.[1]

وقد تطورت الإمكانيات الدفاعية للدول في الحقبة الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية والتحديث المستمر في أساليب الحرب وفي مضمون الاستراتيجيات العسكرية . وقد ترتب على ذلك أن تدعيم المقدرة الدفاعية للدول أصبح يتطلب إحتفاضها بقوات أكبر وبترسانة متنوعة من الأسلحة التي تناسب كافة الاستخدامات العسكرية وغير ذلك من أدوات الحرب الالكترونية التي تستطيع أن توفر للدولة نظاما فعالا للتحذير ضد الهجوم ورصده وتعقب اتجاهاته وتضليله ، الخ .

وفي الحقيقة أن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يدعم في نفس الوقت من قدرتها على الردع (Capability Deterrent) وهو ما قد يمكنها من إحباط الهجوم قبل إن يبدأ فعلا لان الردع يسبق الدفاع ، وإخفاق الردع هو الذي يؤدي بالدولة التي يستهدفها الهجوم إلى الانتقال إلى الرحلة التالية عليه وهي الالتجاء إلى الدفاع الفعال عن كيانها وصالحها وسيادتها الإقليمية في مواجهة أعدائها .

1- أحمد جلال عبده :**صراع القوة المدنية و العسكرية و أثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** (2002-2010) ص51

* و هذا ما يؤكد عليه أنصار الواقعية الدفاعية

وإذا كان للهجوم بعض المزايا على المستورين الاستراتيجي والتكتيكي لما يترتب عليه من وضع المهاجم في مركز أفضل نسبيا من المدافع ، فان هذه المزايا يقابلها نقاط ضعف في جانب الدولة المدافعة ومن ذلك أن الدفاع يفقدها زمام المبادرة ويضيق من فرص الاختيار أمامها ويكرهها على أن تقاتل حربا قد لا تكون مهيئة لها في المكان أو الوقت الذي يتلاءم ومصالحها أو بسلاح قد لا يقدر على استيعاب الطاقة الهجومية للدولة المعادية .

وفي إطار الإستراتيجية الدفاعية للدولة فقد يتمثل استخدام القوة المسلحة على شكل الدخول في حرب غير محدودة ، أو اختيار البديل الأخر وهو العمل على حصر نطاق الحرب الدفاعية . وقد يتطور هدف الحرب الدفاعية إلى الإصرار على الاستسلام غير المشروط للدولة المهاجمة (كما حدث في الحرب العالمية حين أصر الحلفاء على الاستسلام الكامل وغير مشروط لقوى النازية والفاشية في أوربا واسيا) ، كما قد ينحصر الهدف في حدود معينة تفي بمطالب الدولة المدافعة .وفي حالات أخرى تكتفي الدولة المدافعة بإزاحة القوة المهاجمة إلى ما وراء النقطة التي بدأ منها الهجوم في حين أنه في حالات ثالثة يكون هدف الدولة المدافعة هو معاقبة الدولة المهاجمة بقوة وعنف تضطر معه الدولة المهاجمة إلى عقد هدنة بينها وبين الدولة الأخرى ، وهكذا .

وفي الواقع أن مسؤولية تحديد نطاق الحرب سواء كان ضيقا أو شاملا وتقرير الهدف على النحو أو أخر إنما ترجع إلى الزعامة الحاكمة التي بيدها سلطة اتخاذ هذه القرارات الخطيرة ، فهذه الزعامة يجب أن تكون مدركة لحقيقة الإمكانيات العسكرية المتاحة لديها لكي تقدر على تحديد نطاق الحرب الدفاعية وأهدافها . ومن ناحية أخرى فان واجب هذه الزعامة هو ألا تبالغ في تقدير النتائج التي تترتب على استخدام القوة العسكرية بشكل معين ، و إنما يجي أن تدخل في اعتبارها كل الاحتمالات حتى لا تتورط في اتجاه قد يجلب معه كارثة تضر بالمصالح القومية أبلغ الضرر . فمثلا قد يترتب على الاستخدام المحدود

للقوة المسلحة وتضييق أهداف الحرب الدفاعية إعطاء حافز أقوى للطرف المعادي ودفعه إلى التفاوض وذلك فيما لو أحس أن الهجوم لن يحقق النتائج المرجوة بعكس الحال فيما إذا كان استخدام القوة شاملا وأهدافها مطلقة.

وهناك في الحقيقة ملاحظة جوهرية ترد على عملية الاستخدام الدفاعي للقوة وهي أن كثيرين ينظرون إلى هذه العملية على أنها سلبية في طبيعتها .فالتخطيط للدفاع ينبئ على أساس من التقييم المسبق لنوايا المعتدي و إمكاناته ونمط سلوكه ، ومن ثم ، فان تصميم الهيكل العسكري للدولة يتم بحسب ما تمليه أوضاع الطرف المهاجم أكثر مما تحدده أهداف الدولة المدافعة .

والى جانب هذا الاعتقاد في الطبيعة السلبية للعملية الدفاعية فهناك آخرون ممن يساورهم الاعتقاد بان التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة في كل الظروف الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية لأعدائها المحتملين ، بمعنى أن التخطيط الدفاعي قد يقصر على استيعاب كل العوامل المتصلة بتقييم القدرات والنوايا المعادية تقييما واقعيا دقيقا مما يجعل الإعداد للدفاع غير كاف وغير فعال في نفس الوقت .

وتفاديا لهذه المشكلة المرتبطة بالخطأ في التقييم النوايا أو القدرات المعادية ، نجد أن بعض الدول تحاول أن تقيم تخطيطها الدفاعي من واقع النهج الصراعي الذي يسلكه خصومها إزائها ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحد لجأت إلى تطبيق سياسات الحصر أو الاحتواء (Policy of Containment) ضد أعدائها ، وتبني الدعوة إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية بعد الحصار الذي فرضه السوفيت على برلين و الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، والغزو الشيوعي لكوريا الجنوبية .

وإذا كان ثمة حقيقة أساسية أخرى يجب إضافتها إلى ما سبق ، فهي أن التخطيط الدفاعي عملية معقدة لأنه قد يستلزم مزج الوسائل الدفاعية بالوسائل

الهجومية وهي وسائل قد تبدو متعارضة وان كانت متكاملة في حقيقة الأمر . ويكفي للتدليل على ذلك مثلا أن نشير إلى الوسائل الدفاع الجوي عن القارة الأمريكية . فحماية القارة الأمريكية ضد الهجمات الجوية تتطلب الاحتفاظ بأسلحة إستراتيجية هجومية قادرة على ضرب مطارات العدو وقواعده الجوية التي يحتمل أن ينطلق منها ، هذا إلى جانب الحاجة إلى الاحتفاظ بأسلحة ذات طبيعة دفاعية محضة مثل الطائرات المقاتلة ، والمدفعية المضادة للطائرات وغير ذلك من الوسائل الدفاعية مثل التشتت و الانتشار وإقامة المخابئ التي تحاول التقليل من احتمالات الإصابة أثناء الهجوم الجوي المعادي ، والاهتمام بالوسائل الأخرى للدفاع المدني ، وهكذا

والوصول إلى الصيغة الملائمة من هذه الأسلحة الهجومية والدفاعية واعتماد المخططات المالية اللازمة لكل نوع منها يشكل عقبة في طريق التخطيط الدفاعي الفعال . ومثال ذلك المشروع الأمريكي الخاص بإنشاء شبكات الدفاع الجوي ضد الصواريخ (Anti – Ballistic Missiile) ، وهو المشروع الذي تعرض لانتقادات هائلة بسبب تكلفته المادية الباهظة من جانب ، وبسبب التحفظات التي أبديت على فعاليته الإستراتيجية من جهة أخرى ، وكذلك الجدل الذي احتدم في أمريكا حول عدم كفاية وسائل الدفاع المدني ، وما يقال من أن الإنفاق عليه سيحمل بأعباء مالية مرهقة دون أن يوفر الحماية الكافية للسكان المدنيين . [1]

1- اسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية دراسة في الأصول و النظريات**، منشورات ذات السلاسل ،ط الخامسة،الكويت،1987 ص510

المطلب 2: القوة العسكرية كآداة هجوم

و ذلك من خلال هجوم دولة على دولة أخرى، و قد ينطوي هذه المظهر على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة ما، أو الإعتداء على استقلالها، أو تغيير الوضع الإقليمي أو فرض علاقات قوى جديدة ،أو الحصول على الموارد الاقتصادية عنوة.[1]

كما قد تكون وجهة الاستخدام الهجومي للقوة الوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية التي تهم المصالح القومية للدولة . وهناك دول أفلحت من خلال الاستخدام الهجومي للقوة في توسيع رقعة أراضيها وتم هذا التوسع على حساب الدول الأخرى ، ومن أمثلة ذلك : التوسع الأمريكي في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي والذي تم على حساب كل من أسبانيا والمكسيك ، والتوسع الإسرائيلي على حساب الدول العربية وبخاصة بعد حرب يونيو 1967 .

ويوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدول التي تلجأ إلى هذه الوسيلة–رغم أنها تدان باستمرار لأخلاقيتها وعدم شرعيتها – ومن ذلك أن الدولة المهاجمة هي التي تختار الوقت الملائم لبدء هجومها الذي قد يتم بطريقة مباغتة تشل مقاومة الطرف المستهدف به وتحرمه من فرصة تكتيل إمكانية لإحباطه وتصفية أثاره.

1– أحمد جلال عبده : **صراع القوة المدنية و العسكرية و أثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** ،ص51

ومن ناحية أخرى فان الميزة التي يكلفها الهجوم لا تقتصر على نصر التوقيت وإنما تتعداه إلى تحديد المكان ونوعية الأسلحة التي تستخدم في تنفيذه ، فالأسلحة تتنوع أثارها بحسب القدرة التدميرية لكل منها ، فهناك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية والذرية والنووية ..الخ ، واستخدام هذه الأسلحة قد يتمثل في إحدى صورتين : الحرب التكتيكية (Tactical Warfare) التي تستهدف أساسا وبالدرجة الأولى القوات المسلحة التي يوجه الهجوم ضدها ، أو الحرب الإستراتيجية (Strategi Warfare) التي تتجاوز القوات المسلحة للعدو إلى تدمير اقتصاده وجبهته القومية .

ويرتبط كل ذلك بما إذا كان الهدف الذي يتوخاه الهجوم بعيدا وشاملا مثل الاستسلام الكامل وغير المشروط للدولة التي يستهدفها الهجوم وهنا تكون الحرب غير محدودة ، أو أن يكون الهدف محدودا وضيقا مثل إكراه الطرف الأخر على التسليم بمطلب معين يتصل بالمصالح القومية للدولة الأخرى ،وحينئذ تكون الحرب ذات طبيعة محدودة .

وإذا كان للهجوم مثل المزايا التي أشرنا إليها ، فانه في حالات كثيرة يخفق لأكثر من سبب ومن ذلك أن الاستخدام الهجومي للقوة ينحو إلى تكتيل كل القوى المناوئة له واستثارة نزعة المقاومة والإصرار على احباصه بأقصى ما تسمح به إمكانيات الأطراف المدافعة كما وانه في حالات أخرى قد يتسبب الهجوم في استثارة عداء الأطراف المحايدة في مثل هذه النزاعات بل وربما جعل بعض أصدقاء المعتدي يتخلون عنه ويدينون تصرفاته ، مثلما فعلت أمريكا مع حلفائها في حرب السويس في عام 1956 .[1]

1- إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية دراسة في الأصول و النظريات**، ص510

المطلب3:القوة العسكرية كآدة ردع(Deterrent Capabillity)

أما عن المظهر الأخر من مظاهر استخدام القوة العسكرية فهو اتخاذها أداة للردع ، ويميل البعض إلى الاعتقاد بأن الردع الفعال يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته ، وذلك لأن الردع الفعال يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة خسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية مع خصومها.

و يقصد بالردع استخدام القوة كوسيلة لمنع ما قد تتعرض له الدولة من هجوم، فالردع الفعال يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية مع خصومها.[1]

وعلى الرغم من أن الفكرة الردع لا تمثل مفهوما استراتيجيا جديدا ،حيث أن هذا المفهوم قد ساد في الماضي ، إلا أن أهمية الردع كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة للدول قد زادت كثيرا في الآونة الأخيرة راهنة إلى النظر إلى وجود الأسلحة النووية ، وبسبب التطور المذهل في تكنولوجيا الحرب مما يجعل من الحر ب إذا ما وقعت كارثة يصعب حصر أبعادها أو التحكم فيها ، ولذا تركز معظم الدول وبخاصة الدول الكبرى على وسيلة الردع لتجنب مغامرات الحرب النووية ، وليس من الضروري أن يقتصر الردع على تهديد باستخدام الأسلحة النووية ، وإنما قد يكون هذا بالأسلحة التقليدية .

1- **نفس المرجع**: ص ص214،213

وتفضيل أسلوب الردع على أسلوب الدفاع في استخدام القوة المسلحة للدولة ، يتطلب توافر عدة اشتراطات مثل:

أ–أن يكون حوزة الدولة الرادعة إمكانية كافية من القوة ، تتيح لها القدرة علة مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة.

ب– وأن يكون هناك تصميم ن قبل الدولة الرادعة على استخدام الإمكانيات المتوفرة لديها من القوة إدا ما تجاوز الاستفزاز كل حد مقبول ، فالإمكانيات وحدها لا تكفي و إنما يجب أن تقترن بتصميم على القتال إذا اقتضى الأمر.

ج– وأن تكون الدولة المهاجمة على علم دقيق بالإمكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة لأن المعرفة الدقيقة بهذه الإمكانيات تؤثر بالإيجاب في زيادة مفعول الردع ، أما سوء التقدير أو التقييم فيترتب عليه إضعاف الشعور بقوة الردع المضاد ، ومن ثم الانسياق إلى الهجوم.

د – وأن يتوافر لدى الدولة الرادعة معرفة حقيقة بالقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تهدد بالهجوم والوقوف على ما إذا كان هناك اختلاف في القيم بين الطرفين الرادع والمهاجم ، وهو ما قد يتسبب في نهاية في إفشال الردع والاندفاع إلى مجرى الصدام المسلح.

هـ – أما الشرط الأخير ، وهو على قدر بالغ من الأهمية ، فيقوم على افتراض أن المعتدي أو الطرف المهاجم يتصرف بطريقة عقلانية قائمة على الترشيد والتميز والتقدير السليم للموقف ، وتحقق هذا الشرط يكسب الردع جانبا من قوة تأثيره ، أما إذا كان الطرف المهاجم يتصرف تحت ضغوط نفسية أو عاطفية أقوى من هذه الحسابات العقلية ، فمن المؤكد أن الردع ينتهي إلى نتيجة ايجابية للدولة الرادعة . [1]

1- **المرجع نفسه:** ص510

المبحث3: النظريات المفسرة لأثر العامل العسكري في السياسة الخارجية

المطلب1: الواقعية الدفاعية

تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها (روبرت جيرفس Robert Jervis ، جورج كويستر George Queste ، ستيفن والت Stephen Walt ، ستيفن فان إفرا Stephen Van Evera ، جاك سنايدر Jack Snyder من الإضافات المهمة للواقعية.

يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها. ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى. بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الأخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.

فمعظم القوة التي تمتلكها دولة ما في المجال الدولي تتألف من قوتها السلبية أي من قوتها على حيلولة دون حدوث أي إجراء لا ترغب فيه من جانب الدول الأخرى، فالقوة الإيجابية التي تعني القدرة على حث الدول الأخرى على اتخاذ إجراء مرغوب فيه نادرة إلى حد ما من هنا تفترض الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك تتنبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات انعدام الأمن، في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية ،وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع.

تحل المأزق بافتراض أن الدول تعطي الأولية لاستقلالها بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة.[1]

1- رابح زغوني:**تفسير السياسة الخارجية الفرنسية منذ حرب الخليج الثانية**،فحص للمقتربات النظرية، مذكرة ماجستير،جامعة باتنة،2008،ص33

يدعى كل من "روبرت جيرفيس Robert Jervis و"جاك سنايدر " Jack Snyder

أن قادة الدول بدءوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها. وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن استراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة. الحرب بقيت كأداة لفن الحكم عند قليل من القادة في نفس الوقت، أغلب الحروب ينظر إليها من قبل المواطنين والقادة وكأنها ناتجة عن القوى اللاعقلانية والاختلال الوظيفي في المجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية والنعرات القومية العرقية.

لكن الواقعية الدفاعية أصبحت تحت الهجوم من داخل وخارج النظرية الواقعية. النقاد يتهمون الواقعية الدفاعية بأنها:

أ. خلطت بين ما يجب أن تتعلمه الدولة من النظام الدولي مع ما تتعلمه الدولة فعلا.

ب. فشلت في إعطاء تفسير لحالة الدول المصححة أو التي تريد تغيير الوضع القائم.

ج. أعطت تركيزا أكبر لمستوى الوحدة unit–level في تفسير الفشل الذاتي

في السياسة الخارجية أو النتائج الدولية السلبية.

الواقعية الدفاعية غالبا تختلط مع الليبرالية الجديدة. إنها تحمل بعض التعاطف لمجادلة الليبرالية الجديدة، بأن الحرب يمكن تفاديها من خلال خلق وإيجاد المؤسسات الأمنية التي تقوم بدورها بالانحسار التدريجي للمأزق الأمني وتوفير أمن متبادل للدول المشاركة في تلك المؤسسات، ولكن الواقعية الدفاعية لا ترى في تلك المؤسسات الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب.

لذلك تعتبر الواقعية الدفاعية أكثر تفاؤلا من الواقعية الهجومية، ولكنها أكثر تشاؤما من الليبرالية الجديدة، وذلك لمجموعة من الأسباب منها:

أ. ترى الواقعية الدفاعية الصراع أداة غير ضرورية في حالة العلاقات الاقتصادية.

ب. لا تستطيع القادة التأكيد من أن تحركا عدوانيا من جانب أي دولة يعتبر فعلا توسعيا يتجه نحو تحدي نظام قائم أو إنه مجرد سياسة وقائية تهدف الحفاظ على أمنها.

ج. الواقعية الدفاعية تتحدى الليبرالية الجديدة في رؤيتها حول سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساسا للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية. ومع أن الواقعية الدفاعية تقر بوجود مساحات للمصالح المشتركة أو المتبادلة، ولكنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوءها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية.

المطلب 2:الواقعية الهجومية Offensive Realism

تعبر الواقعية الهجومية لا أن الدولة تشكل سياستها الخارجية على أسوء الاحتمالات[1]، تحدت الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية على عدة جبهات:

يلاحظ "راندل شويلير "Randall Schweller. أن فرضية الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى للبقاء فقط هي فرضية تكدس الوضع الراهن، وإنها تهمل تهديدات الدول التي تدعو إلى تصحيح الوضع القائم وتغييره مثل ألمانيا في زمن "هتلر" وفرنسا في زمن "نابليون"، هذه الدول تطالب بمزايا أكثر مما تمتلك، وترغب في المخاطرة لنيلها.

ب- يستخدم "بيتر ليبرمان Peter Liberman مجموعة من الحالات " التاريخية- مثل الاحتلال النازي لأوروبا الغربية وهيمنة روسيا على أوروبا الشرقية- ليبرهن على أن منافع الغزو تتجاوز التكاليف في أغلب الأحيان، ويثير الشك حول الفرضية القائلة بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا.

ج- الواقعيون الهجوميون من أمثال "إريك لابس " "Eric Laps و جون ميرشايمر J.Mearsheimer يجادلون بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية.

"جون ميرشايمر"، هو أحد المؤيدين للواقعية الهجومية، يقترح بأن القوة النسبية وليست القوة المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول. ويقترح بأن على قادة الدول أن تبحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم.[2]

1- **نفس المرجع** ،ص33

2- أنور محمد فرج: **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية،دراسية نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية،2007 ص 388

يعتقد "ميرشايمر" بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى. والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام. لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض. وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة. وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى.

يذهب إلى أن المؤسسات قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى. ويرى بأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول. والقضية الأهم بالنسبة له هي العلاقات الأمنية. لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يعرفه بأنه غياب الحروب والأزمات الكبرى. ويعتقد بأن التعاون بين الدول لها محدداتها، لأنها وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني ، بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من التعاون، ويقول "ميرشايمر": "إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، والأولى تسود على الثانية في الحالات التي تتنازع فيها الاثنين.[1]

الهجومية ترى أن الدولة تسعى لضمان بقائها إلى تعظيم قوتها مقارنة بالآخرين و هو ما يعني احتمال الحرب يبقى في كل لحظة.[2]

1- أنور محمد فرج، **المرجع السابق** ، ص389

2- رضا الفلاح،**المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ،جامعة ابن زهر،المغرب،2015،ص13

والسبب واضح وصريح وهو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس وفي الختام يقول "ميرشايمر": "الصورة التي رسمتها ليست جميلة. ليتني أستطيع أن أروي قصة أكثر تفاؤلا بشأن المستقبل، لكن السياسات الدولية مجال قذر وخطير. ولا تستطيع كل النوايا الطيبة الحد من التنافس الأمني الشديد الذي سيسود مع ظهور قوة مهيمنة طموحة جديدة في آسيا أو في أوروبا"

يمكن تلخيص ما سبق في الأتي : إن الواقعية الهجومية ترى بأن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود. المثال الجيد لهذا النوع من الدول، هي الدولة المهيمنة على نظام محدد، والتي تحافظ على أدنى درجات الخوف من الدول الأخرى في النظام. وعلى العكس من ذلك ترى الواقعية الدفاعية، أن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية، وإنما

تحاول إن تحافظ على مستوى قوتها في مواجهة الدول الأخرى بحيث لا تنحصر شيئا من قوتها النسبية في مقابل قوة خصومها. بتعبير آخر تحاول الواقعية الهجومية الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعداءها مجتمعة، بينما تعتمد الواقعية الدفاعية استراتيجية أخرى صممت لتمنع الدول الأخرى من محاولة توسيع قواتها النسبية.

1- نفس **المرجع السابق** ، ص14

أن النظرية الواقعية في صيغتها الدفاعية/الهجومية تمتلك مميزات

نظرية جيدة في العلاقات الدولية منها:

أولا: إنها تمتلك ثلاثة عنصر تؤهلها لتكون نظرية ذات قوة تفسيرية كبيرة.

أ. بسبب وضعها تمتلك تأثيرا واسعا، لأن التباين في فهم توازن الدفاع/الهجوم يتسبب في الاختلاف حول حدوث الحرب.

ب. تمتلك معدل تفسيري واسع، لأنها تفسر النتائج عبر كثير من ميادين السلوك، وتدير مجموعة من الظواهر. وتختزل أسباب عديدة في سبب واحد ذو تأثيرات متعددة.

ج. سريان واسع على العالم الواقعي. على الرغم من أن الهجوم الواقعي نادر في الوقت الحديث، ولكن الفهم الدفاعي/الهجومي له انتشار واسع.

ثانيا: النظرية الدفاعية/الهجومية تمتلك فائدة توصيفية واسعة، لأن توازن الدفاع/الهجوم تحدث بواسطة السياسة القومية العسكرية والخارجية.

وفهم توازن الدفاع/الهجوم أيضا مرن، وأصبح موضوعا للتصحيح من خلال الجدال والنقاش.

ثالثا: النظرية الدفاعية/الهجومية هي نظرية مرضية تماما، مع ذلك فهي تركت أسئلة مهمة بغير جواب.

1-نفس **المرجع السابق** ، ص16

المطلب الثالث : نظرية تحول القوة

أولاً: نظرية تحول القوة

يشير مفهوم تحول القوة(Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي.

إن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها أورغانسكي لا تزال صالحة للاختبار، كما إن لديها قدرة تنبُئية عالية. وقد قسم أورغانسكي من خلال نظريته الدول، حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية هي.[1]

- الدول القوية والراضية.
- الدول القوية وغير الراضية.
- الدول الضعيفة وغير الراضية.
- الدول الضعيفة والراضية.

1- A. F. K. Organski, «**The Powr Transition,**» in: James N. Rosenau, ed., Political Foreign Policy (New York: The Free Press of Glencoe, 1961), pp. 371-374.

2- Ronald L. Tammen [et al.], **Power Transitions: Strategies for the 21st Century** (New York: Seven (9)

Bridges Press, 2001).

ووفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية وغير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لأن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، في حين أن الفئة الثالثة، رغم أنها غير راضية، فإنها تفتقد القدرة على التغيير، بينما الفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع الدولي. أما الفئة الثانية، فتتصور أنها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، وفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، والذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى.

ووفقاً لأورغانسكي، فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي آخر، وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه. وإذا كان أورغانسكي قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ربما تصبح أكثر انطباقاً على وضع كل من روسيا والصين في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من أن نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة، فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي. أما نظرية تحوُّل القوة، فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة .

ثانياً: مؤشرات تحول القوة لكل من روسيا والصين

توجد مؤشرات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالباً ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

١ – مؤشرات تقليدية

ويُقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على أساسها، مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي... إلخ.

٢ – مؤشرات غير تقليدية

ويشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة، والتي تعني القدرة على تحقيق ما تصبو إليه

الدولة من هدف معين من طريق جعل الهدف جذاباً بالنسبة إلى الأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف أو الإكراه ضدها. وينبع مكمن هذه القوة في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عند الدول الأخرى.[1]

وإذا طبقنا المؤشرات التقليدية على حالة كل من روسيا والصين، فنجد أن روسيا أصبحت قوة عظمى ناشئة في مجال الطاقة، كما أنها تحتفظ بالعديد من مظاهر القوة الصلبة، بما في ذلك الأسلحة النووية وجيش تقليدي هائل. كما استعاد الاقتصاد الروسي عافيته، وارتفع الإنتاج النفطي الروسي مما أدى إلى ارتفاع الميزانية الفدرالية، وحددت روسيا أولويات سياستها الخارجية في حماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز جاذبية روسيا للاستثمارات، ومقاومة التمييز داخل الأسواق الأجنبية. كما أن لدى روسيا الإمكانات لأن تصبح أكثر ثراء وقوة إذا قامت بالاستثمار في رأس المال البشري، وتنويع قاعدة اقتصادها، والتكامل مع الاقتصاديات الدولية.

1– الطحلاوي أحمد عبد الله محمود عطية ، «**مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية**: دراسة الحالة الصينية» مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية،القاهرة، 2009 ص 25

أما إذا طبقنا المؤشرات غير التقليدية على حالة كل من روسيا والصين، فسوف نجد ما يلي: في ما يتعلق بروسيا، فهي تستخدم القوة الناعمة في علاقاتها بالدول المجاورة لها، حيث تقوم بتصدير الغاز الطبيعي لأوكرانيا ودول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، واستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية، وتوفير الأسواق لسلعها، ونقل الأموال إليها. كما تُعد الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا، حيث عادت جاذبية النموذج الروسي، وبخاصة مع استغلالها ثقافتها الشعبية واللغة الروسية، باعتبارها اللغة الإقليمية للتجارة والتوظيف والتعليم داخل دول الاتحاد السوفياتي السابق. وفي حال استمرار تدفق المهاجرين من الدول المجاورة إلى روسيا، واستمرار الأنشطة الاستثمارية للشركات التجارية الروسية في هذه الدول، فإن روسيا سوف تحقق بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية بالمنطقة الأوروآسيوية تضاهي هيمنة الولايات المتحدة داخل الأمريكتين . [1]

أما في ما يتعلق بالصين، فإنها تسعى إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكوين روابط اقتصادية. أما في ما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، فإن المنتج الثقافي باللغة الإنكليزية هو الأكثر انتشاراً في العالم، والأوسع نطاقاً من المنتج الثقافي الصيني، على الرغم من تحدث معظم شعوب دول شرق آسيا اللغة الصينية. وتحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب على مشكلة صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية، والتعريف بالثقافة الصينية .

1- علاء عبد الحفيظ، «**السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي**،» النهضة (القاهرة)، العدد 3 جويلية 2011 ،(ص 28)

ثالثاً: مؤشرات الرضا أو عدم الرضا لكل من روسيا والصين

يهدف الجزء التالي من الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو: هل الصين وروسيا الآن دولتان راضيتان؟ أم أنهما تعديليتان تسعيان إلى تغيير هيكل النظام الدولي؟ وما هو التأثير المحتمل لحالة الرضا أو عدم الرضا في علاقة كل منهما بالولايات المتحدة الأمريكية؟

وسوف نحاول الإجابة عن التساؤلات السابقة، من خلال دراسة عدة أمور يمكن بوساطتها قياس درجة الرضا وعدم الرضا، وهي: الدخول في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية، وقيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر، والرضا عن القواعد الدولية، والنزاعات الأيديولوجية بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين، والعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين.

1 – الدخول في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية

كانت أزمة أوستيا الجنوبية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوستيا الجنوبية في الثامن من آب/أغسطس 2008 ، وتسببت في مواجهة روسية – جورجية بداية لتخلي روسيا عن الصمت إزاء التدخل الأمريكي في المجال الحيوي لها، والتشديد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، والعمل على إنهاء الانفراد الأمريكي بإدارة الشأن الدولي.[1]

وقد تكرر هذا الأمر في الأزمة الأوكرانية، فكان الموقف الروسي أكثر قوة، بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها أوكرانيا لدى روسيا، إذ كانت سياسة موسكو أحد أسباب اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس السابق فيكتور بانكوفيتش،

1– نورهان الشيخ، «**روسيا وأزمة أوستيا الجنوبية: توازن جديد للقوى الدولية**،» مجلة السياسة الدولية، العدد174 (2008).

بعد أن فرضت ضغوطاً مكثفة عليه لإلغاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تكتف باستضافته بعد عزله، بل إن البرلمان الروسي وافق على طلب الرئيس بوتين إرسال قوات إلى شبه جزيرة القرم بهدف حماية ، المواطنين من أصول روسية. وفي النهاية أعلنت موسكو ضم القرم في 18 مارس 2014

وأكدت على لسان الرئيس بوتين أن القرم جزء لا يتجزأ من روسيا، رغم أنها جازفت في تلك اللحظة بتدهور علاقاتها مع الغرب إلى مستوى غير مسبوق.

وقد أكدت تفاعلات الأزمة الأوكرانية أن روسيا ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرى، ومن بين تلك المصالح تعامل روسيا مع دول الاتحاد السوفياتي السابق على أنها امتداد طبيعي لها لا يمكن السماح لأي أطراف أخرى بالوجود فيه، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي . ووفقاً لفريديمان، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واقعي يحاول استعادة ما فقده الاتحاد السوفياتي في السابق، ولذلك حينما غزا بوتين جورجيا، اكتشف أن القدرات العسكرية لحلف الناتو ضعيفة وغير قادرة على الوقوف ضده، ومن المرجح أن تكون جمهوريات البلطيق وبولندا هي بؤر التوتر المحتملة في هذا النزاع المستمر.

كما تجاوز الدور الروسي المحيط الإقليمي إلى مناطق أخرى لروسيا مصالح فيها، مثل منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اتضح في الأزمة السورية، حيث تحولت موسكو إلى الظهير الدولي الرئيسي لنظام بشار الأسد، وحالت دون صدور قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضده، على الرغم من الانعكاس السلبي لذلك الموقف على العلاقات الروسية – الأمريكية.

ومن الأمثلة الأخرى على استمرار التنافس الروسي – الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط قيام الولايات المتحدة ببعض الأنشطة العسكرية في قاعدة ورغم كونها تحوي معدات روسية، طبقاً لاتفاق قديم، فإن السلطة الجديدة في اليمن سمحت للولايات المتحدة بدخولها، ما جعل روسيا تسجل موقفاً احتجاجياً لدى السلطة اليمنية.

ومن الأمور التي ساعدت على دعم الدور الروسي في الشرق الأوسط أن الحرب ضد الإرهاب التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة، أخفقت ولم توقف صعود التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بل إنها أسهمت في خلق المزيد من الإرهابيين رداً على العديد من ممارساتها العنيفة .

2- قيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر

أما الأمر الثاني الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدم الرضا، فيتمثل بقيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر. وفي ما يتعلق بالحالة الروسية، نجد أن روسيا تتجه على مستوى السياسة الدفاعية إلى الحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة، وبخاصة لجهة الأسلحة النووية. كما تعمل روسيا على تطوير وتحديث كل منظومات التسلح التقليدية وغير التقليدية من حيث المدى والفعالية والحجم والدقة. وقد أعلنت عن نشر صواريخ إسكندر ذات القدرات النووية في المنطقة العسكرية الغربية الكائنة بمقاطعة كالينغراد الروسية الواقعة بين بولندا التي هي إحدى الدولتين اللتين أُعلن عن نية الناتو أو واشنطن زرع صواريخ نووية فيهما، وليتوانيا.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة شداً وجذباً بين روسيا والولايات المتحدة في عدد من الموضوعات الحساسة، مثل نشر الولايات المتحدة للنظم الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية في أوروبا بحجة مواجهة التهديدات القادمة من الشرق الأوسط.[1]

أما بالنسبة إلى الحالة الصينية، فنجد أن الصين تزيد نفقاتها الدفاعية، وهي في الوقت الحالي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا. وتوجد تقديرات بأن الصين ستصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم خلال عشر سنوات، ويعني ذلك أن الفجوة العسكرية بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، فقد كشفت الصين الضوء عن امتلاكها أولى حاملات الطائرات وقاذفة شبح جديدة، وصواريخ باليستية مضادة للسفن لها قدرة

1- علاء عبد الحفيظ محمد: **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**،جامعة أسيوط، مصر،ص 16

على تهديد أقوى القطع البحرية الأمريكية، يضاف إلى ذلك قدرة الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية. كما أعلنت الصين عن إنشاء منطقة جديدة للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي تغطي الجزر المتنازع عليها مع اليابان، وحاولت فرض واقع جديد في بحر الصين الجنوبي الغني بالثروات النفطية .

وتركز الصين ما يزيد على 700 صاروخ بلاستيكي في منطقة نانجينغ عبر الحدود مع تايوان. كما تشتري أسلحة متقدمة من روسيا وتحاول الحصول على حق إنتاج مشترك للأسلحة معها. وعلى الرغم من القوة العسكرية للصين، فإنها لا تملك القدرة على فرض سيطرتها أكثر من 300 ميل بحري خارج حدودها، ولذلك ستحتاج الصين إلى تطوير قواتها البحرية كعنصر مهم في تأمين تجارتها الدولية.

أما الولايات المتحدة، فإنها تسعى إلى مواجهة التمدد الصيني في البحار المختلفة، من خلال الوجود الأمريكي في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية، وكذلك في المحيط الهندي.[1]

وإذا كانت النفقات الدفاعية الأمريكية تتزايد، فإن ذلك ليس نتيجة سباق التسلح مع الصين، فقد كان غالبية البناء العسكري الأمريكي رد فعل مباشراً على هجمات 11أيلول/سبتمبر 2001.

3- الرضا عن القواعد الدولية

عن القواعد الدولية، نجد أن روسيا نجحت في التعامل مع كثير من الأزمات الدولية، بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية، ولا سيَّما بعد الأزمات العديدة التي تسببت فيها السياسات اليمينية المتشددة التي تبنتها إدارة جورج بوش؛ فقد بدأ الحديث من جديد عن عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية.

1- محمد قدري سعيد، «**مستقبل السياسات الدفاعية في العالم**،» السياسة الدولية، العدد 187) جانفي 2012

لم يعد يقبل بالقواعد التي تفرضها معطيات تلك الساحة، ويسعى في مقابل ذلك إلى تأسيس قواعد جديدة تتعاطى مع المكانة الدولية التي بات يحتلها. كما أن فترة إدارة أوباما شهدت، وفقاً لمحللين أمريكيين، عودة التيار الانعزالي الذي يدعو إلى تقليل الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية، وهو ما أدى إلى وجود فرصة سانحة لمنافسي الولايات المتحدة لملء الفراغ الأمريكي .

وقد واصلت روسيا جهودها للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة في مواجهة استخدام الولايات المتحدة وحلفائها هذه الورقة كوسيلة ضغط على روسيا بغرض الحصول على تنازلات منها في ملفات أخرى، حتى حصلت عليها في كانون الأوّل/ديسمبر 2011.

وبالرغم من أن روسيا انضمت لمجموعة الدول السبع الصناعية المتقدمة، بحيث أصبح اسمها مجموعة الثماني، فإنها بقيت بعيدة من اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، بما يحمل بعداً سياسياً يتعلق برغبة الغرب في إيصال رسالة بأن روسيا ليست محل ثقة كاملة من جانبه. ولكن مقابل ذلك تتمتع روسيا بعضوية مجموعة العشرين التي اكتسبت منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 وزناً متزايداً على حساب مجموعة الثماني، وبخاصة في القضايا الاقتصادية الدولية، وسط محاولات بأن يكون لها الدور نفسه في القضايا السياسية الدولية.[1]

كما انضمت روسيا إلى منظمة شانغهاي التي تضم إلى جانبها كلاً من الصين، أوزبكستان، كازخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، الهند، باكستان. وقد أدّت المنظمة منذ نشأتها دوراً مهماً في المنطقة الأوراسية، من طريق حل المشاكل الحدودية بين دول المنظمة ، ومحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، مع خلق مناخ إيجابي بين أعضائها للتعاون في شتى المجالات.

1- محمدعباس ناجي، «**داخل الدائرة (تحول القوة) كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**»، «السياسة الدولية، العدد197) جويلية 2014.

مع كل من الصين والهند والبرازيل، « بريكس » وكانت روسيا إحدى الدول المؤسسة لتجمع والذي انضمت إليه جنوب أفريقيا. ويُعد التعاون بين دول بريكس أحد أهم المسارات المحورية في مساعي السياسة الخارجية لدول بريكس، وبخاصة روسيا والصين، لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، وإيجاد توازن في النظام الدولي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية، علماً بأن الناتج الإجمالي لدول بريكس يمثل27 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، ويقدر مجموع احتياطيها من النقد الأجنبي بأكثر من 4 تريليونات دولار أمريكي، ويُقدر عدد سكانها ب 42 بالمئة من سكان العالم. وقد تبنى مؤتمر بريكس الأخير، والذي انعقد في روسيا في الفترة ما بين 7و 10 تموز/يوليو 2015 عدة قرارات، أهمها تبني استراتيجية للتعاون الاقتصادي حتى عام 2020 مع خلق 50 مشروعاً استثمارياً في دول المجموعة، والسعي إلى خلق وكالة للتصنيف الائتماني وبخاصة بدول بريكس لتجنب التسييس الذي طال خفض التصنيف الائتماني لروسيا إلى درجة أقل من المتوسط من وكالات غربية .

كما تم تفعيل القرارات السابقة، ومن بينها إنشاء صندوق احتياطيات نقدية لدول وإنشاء بنك التنمية برأسمال إجمالي ١٠٠ مليار دولار، حيث باشر البنك عمله ،« بريكس »

كذلك كان لبريكس مواقف واضحة تجاه العديد) بالفعل بدءاً من 21 تموز/يوليو 2015

من الأزمات الدولية، حيث دعت إلى تعدد الأطراف في حل تلك الأزمات، وتجنب ازدواجية المعايير، والتشديد على اتخاذ مبادئ القانون الدولي أساساً لأي تسوية.

في ما يتعلق بما إذا كان هناك نزاع أيديولوجي بين الولايات المتحدة وروسيا، يمكن القول إنه على الرغم من أن النزاع الأيديولوجي الذي صاحب الحرب الباردة قد انتهى، إلا أن روسيا تعرف نفسها الآن باعتبار أن لها هوية متميزة وتقدم نموذجاً حضارياً واجتماعياً بديلاً. وتزعم روسيا أنها قوة الوضع الراهن، التي تتخذ موقفاً متعارضاً مع الولايات المتحدة التي تطلق التي تسعى إلى زعزعة استقرار العالم بتشجيع تغيير الأنظمة، « الرجعية » عليها وصف القوة وبخاصة في الوطن العربي. وتنظر روسيا أيضاً إلى

الولايات المتحدة بوصفها مصدراً لعدم الاستقرار في الفضاء السوفياتي القديم، وتلوم الغرب على الاضطرابات الأوكرانية.

وقد تؤدي زيادة قوة المجتمع المدني ومجتمع الأعمال في الصين إلى تحويل التفضيلات من القومية إلى منظور عالمي.

خلاصة الفصل الأول:

إن السياسة الخارجية تصاغ في بيئة خارجية تؤثر فيها و تتأثر بها ، فالسياسة الخارجية بصفة عامة تتأثر بالمحدد الاقتصادي و الجيوبوليتيكي و النفسي و العقيدي و الذي على أساسه ينتهي البرنامج العام الذي تنتهجه الحكومات.

و تلعب القوة العسكرية دورا مهما في توجهات السياسة الخارجية حيث تعبر وسيلة دفاع ضد الهجمات الخارجية، و تعبر وسيلة هجوم قصد تحقيق مكاسب على المستوى الدولي

و نستخلص أيضا من هذا الفصل أن كلما زادت قوة الدولة تغيرت طموحاتها في النسق الدولي.

الفصل الثاني

العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية

المبحث الاول : مقومات القوة العسكرية الروسية :

القوات المسلحة للاتحاد الروسي:

القوات المسلحة للاتحاد الروسي هو الاسم الرسمي الذى يطلق على المؤسسة العسكرية في روسيا، والتى تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وذلك بعد أن وقع بوريس يلتسين في 7 مايو 1992 مرسومًا رئاسيا بإنشاء وزارة الدفاع الروسية ووضع جميع جيوش القوات المسلحة السوفياتية على أراضي روسيا السوفيتية تحت سيطرة الفيدرالية الروسية الجديدة. ويكون رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية هو رئيس روسيا.ومع أن القوات المسلحة الروسية قد تشكلت في عام 1992، الا أن الجيش الروسي تعود جذوره إلى زمن اتحاد روس كييف للسلاف الشرقيون.

و يتم تحديد عدد القوات الروسية بموجب مرسوم رسمي من رئيس روسيا.

و في 1 جانفي عام 2008، تم تحديد عدد أفراد القوات المسلحة الروسية بعدد 2,019,629 فرد، ويشمل ذلك 1,134,800 فردا من العسكريين. في عام 2010 قدر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) أن القوات النشطة في الجيش الروسي يبلغ عددها حوالي 1,040,000 فرد، بينما قوات الاحتياط هي في نطاق 2,035,000 فرد (مكونه إلى حد كبير من مجندين سابقين). وفي أكتوبر 2013، ورد في تقرير المجلس الروسي للمحاسبات أن عدد الموظفين الفعليين في القوات المسلحة الروسية الذين يتقاضون رواتب هو 766,000 فرد وذلك بالتعارض مع عدد الأفراد المحدد بواسطة المرسوم الرئاسي. اعتبارا من شهر ديسمبر عام 2013، يصل حجم القوى العاملة في الجيش الروسي لحوالي 82% من الحجم المطلوب.

وفقا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، انفقت روسيا حوالي 72 مليار دولار على التسلح في عام 2011. وتخطط روسيا لزيادة إضافية في إنفاقها العسكري، بمشروع

للميزانية يظهر ارتفاعا في القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري بنسبة 53٪ حتى عام 2014. ومع ذلك، يضيف المعهد أن العديد من المحللين يشككون في ما إذا كانت الصناعة الروسية ستكون قادرة على تحقيق مثل هذه الخطط الطموحة بعد عقود من الركود الاقتصادي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.

القوات البرية :

الرقم	التعيين	العدد	الصنف
1	الدبابات	15500	T90وT75
2	المدرعات	5990	/
3	بندقية ذاتية الدفع	27607	/
4	المدافع	4625	/
5	قاذفات الصواريخ	3781	غراد و سميرتش
6	كاسحات الالغام	450	/
7			

جدول يوضح العتاد القتالي للقوات البرية الروسية حسب موقع ويكيبيديا

القوات الجوية:

الرقم	التعيين	العدد	الصنف
1	طائرات نفاثة	3082	/
2	طائرات عامودية	973	/
3	الدبابات	72140	/

جدول يوضح العتاد القتالي للقوات الجوية الروسية حسب موقع ويكيبيديا

القوات البحرية :

الرقم	التعيين	العدد	الصنف
1	حاملات طائرات	1	/
2	الفرقاطات	4	/
3	المدمرة	13	/
4	كورفت	74	/
5	الغواصات	63	/
6	الدوريات	65	/
7	كاسحات الألغام	34	/

جدول يوضح العتاد القتالي للقوات البحرية الروسية حسب موقع ويكيبيديا

مناورات تدريبية: تشارك القوات المسلحة الروسية بفروعها المختلفة في العديد من المناورات العسكرية التدريبية لرفع مستوى الإستعداد القتالي وكفاءة القوات ومنها :

الرقم	التعيين	الرقم	التعيين
1	مناورات إندرا	8	مناورات بارنتس
2	مناورات استقرار	9	مناورات ريمباك
3	مناورات التعاون في البحر	10	مناورات زاباد
4	مناورات السماء اليقظة	11	مناورات فوستوك
5	مناورات القوقاز	12	مناورات مهمة سلام
6	مناورات النسر الشمالي	13	حماة الصداقة 2016
7	مناورات النسر المتيقظ	/	/

1- القوات_المسلحة_للاتحاد_الروسية / https://ar.wikipedia.org/wiki

مقومات القوة الروسية:

مرت جمهورية روسيا الاتحادية بمرحلة من الانكماش الدولي –إن جاز التعبير– بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق الذي ورثته دوليا. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، اتجهت روسيا لتطوير مكانتها الإقليمية والدولية بما يلائم هذا الإرث.

تفاعل العديد من العوامل التي دفعت روسيا لتبني نهج إصلاحي لاسترداد قوتها الاقتصادية والعسكرية بالأساس، قائم علي البرجماتية في إدارة علاقاتها الخارجية، أهلها للصعود مرة أخري كقوة إقليمية ودولية كبري تنافس للصعود علي قمة النظام العالمي.

وكان للقوة العسكرية دور بارز في هذا الصعود الروسي، الأمر الذي يثير تساؤلا رئيسيا حول مدي تأثير برامج التحديث العسكري و التسليحي التي اتبعتها روسيا في زيادة قوتها العسكرية، ثم ما حدود تأثيرها في الاستراتيجية الروسية الأوسع لدورها الإقليمي والعالمي.[1]

التعريف بدولة روسيا الإتحادية:

روسيا ، المعروفة رسمياً باسم روسيا الاتحادية هي دولة تقع في شمال أوراسيا، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي تضمُّ 83 كيانًا اتحاديًا. لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا (عن طريق كالينينغرادسكايا أوبلاست) وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية. كما أن لديها حدودًا بحريَّة مع اليابان في بحر أوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ.[2]

1- **دلال محمود السيد: هل تعيد القوة العسكرية روسيا قطبا عالميا ؟** مقال نشر في مجلة السياسة الدولية،1 اكتوبر 2015, http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/6530/ aspx#desc .

2- **موقع ويكيبيديا :روسيا/https://ar.wikipedia.org/wiki**

روسيا هي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تغطي نسبة 1/8 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17,075,400 كيلومتر مربع (6,592,800 ميل مربع)، كما أنها تاسع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بأكثر من 143 مليون نسمة. تمتدُّ روسيا عبر كامل شمال آسيا و40% من أوروبا، كما تُغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة ولديها أكبر احتياطيات العالم من الغابات والبحيرات، التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم.

بدأ تاريخ البلاد منذ أن ظهر السلاف الشرقيين كمجموعة معترف بها في أوروبا بين القرنين الثالث والثامن الميلاديَّين. في القرن التاسع للميلاد تأسَّست إمارة كييف روس على يد المُحاربين الإفرنج، واعتنقت المسيحية الأرثوذكسية دينًا لها في عام 988 بسبب تأثير الإمبراطورية البيزنطية، وكانت تلك هي بداية تَمازُج الثقافتين السلافية والبيزنطية اللتين شكلتا معًا ملامح الثقافة الروسية للألفيَّة التالية. تفتت كييف روس في آخر الأمر إلى عدد من الدويلات الصَّغيرة، وسقطت مُعظم الأراضي الروسية في أيدي الغزو المغولي عامَ 1223،[1]

وأصبحت تابعة للقبيلة الذهبية. لاحقًا بدأت دوقية موسكو تُوحِّد تدريجيًا الإمارات المجاورة لها ونجحت في الاستقلال عن حُكم القبيلة الذهبية، وتمكنت من وراثة إرث كييف روس السياسيّ والثقافيّ، وبحلول القرن الثامن عشر توسعت البلاد كثيرًا عبر شن الغزوات والحروب والاستكشاف لتُولد بذلك الإمبراطورية الروسية، التي استحالت ثالث أضخم إمبراطورية في التاريخ بنفوذها المُمتدِّ من بولندا في أوروبا إلى ألاسكا في أمريكا الشمالية.[1]

---

1 – موقع ويكيبيديا :روسيا/https://ar.wikipedia.org/wiki

في أعقاب الثورة البلشفية أصبحت روسيا أحد أكبر مؤسسي الاتحاد السوفيتي، وباتت أوَّل دولة دستورية اشتراكية وقوة عظمى معترف بها في العالم، كما لعبت دورًا حاسمًا في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث تكبَّدَ الاتحاد السوفيتي خسائر بشريَّة أكثر من أيِّ طرف آخر أثناء الحرب.شهدت الحقبة السوفيتية بعض أبرز النجاحات التكنولوجيَّة في القرن العشرين بأكمله، ومن ضمنها إطلاق أوَّل رائد فضاء بشري في تاريخ العالم. لكن هذه الحال لم تدم طويلاً، فقد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وتأسست عدّة جمهوريات مستقلة بدلاً منه، كان من أبرزها روسيا الاتحادية.

تُعد العاصمة الروسية موسكو أكبر مدن روسيا اليوم وإحدى كبريات مدن العالم من حيث السكان، ولا تُوجد مدن تماثلها في عدد السكان سوى مكسيكو سيتي عاصمة المكسيك وسيؤول عاصمة كوريا الجنوبية، وميناء روسيا الرئيسي هوَ سانت بطرسبرغ الواقعة على بحر البلطيق.[تُعتَبرُ روسيا سابع أكبر اقتصاد في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القدرة الشرائية، والثالثة من حيث الميزانية العسكريَّة. إن روسيا واحدة من الدول الخمس الوحيدة المعترف بامتلاكها أسلحة نووية في العالم، إضافة إلى أنها تملكُ أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل في العالم. تُعد روسيا إحدى القوى العظمى العالمية، وهي عضوة دائمة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، كما أنها عضوة في مجموعة الثماني ومجموعة العشرين ومجلس أوروبا ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي ومنظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[1]

1- نفس المرجع السابق

خريطة سياسية لروسيا الإتحادية

خريطة توضح المقاطعات الإدارية لروسيا الإتحادية

برامج التحديث العسكري و التسليحي الروسي:

أولا: مقومات القوة العسكرية الروسية وبرامج التحديث العسكري و التسليحي:

تتجه روسيا فيما تتبناه من برامج للتحديث العسكري و التسليحي إلى استهداف أمرين، هما: تطوير قوتها الذاتية، ومواجهة التهديدات العسكرية التي تواجهها. بداية تظهر مقومات القوة العسكرية الروسية في الجدول التالي:

مقومات القوة العسكرية الروسية	
القوات البشرية النظامية	766055
عدد الطائرات المقاتلة	769
القوات البشرية الاحتياطية	2485000
عدد المروحيات الهجومية	462
قيمة الإنفاق العسكري	83.3 مليار دولار
عدد الغواصات	55
نسبة الإنفاق العسكري من الدخل	%4.5
عدد الفرقاطات	74
عدد الدبابات	15398
عدد الأساطيل	4
عدد المركبات المدرعة	31289
عدد الزوارق الساحلية الدفاعية	65
إجمالي عدد وحدات المدفعية	10579
عدد حاملات الطائرات	1
عدد المركبات حاملات القذائف	3793
عدد الرؤوس النووية	7500

وهذه المقومات جعلت من روسيا القوة العالمية الثانية من الناحية العسكرية وفقا للتصنيف العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت روسيا الاتجاه لتطوير وإصلاح المؤسسة العسكرية منذ عام 2000 مع تولي بوتين فترة رئاسته الأولى، وتم وضع برنامج فيدرالي لهذا الإصلاح يشمل نظام التجنيد والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتحويل الجيش الروسي لنمط أكثر احترافية وتكنولوجية، بدأ هذا البرنامج يدخل حيز التنفيذ منذ عام 2004. ورغم هذا تظهر الكتابات عام 2008 كبداية لتفعيل برامج التطوير والتحديث العسكري الروسية بعد مراجعة الأداء العسكري غير المرضي لروسيا في أزمة جورجيا المعروفة باسم أزمة أوسيتيا الجنوبية، والتي أظهرت المشكلات التي تعاني منها العسكرية الروسية من غلبة التقليدية وتراجع المستوى التكنولوجي مقارنة بالقوى العالمية وتحديدا الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي.

إن الاستراتيجية العسكرية الروسية منذ ذلك الحين سعت إلى بلورة مبادئ بديلة عن العقيدة العسكرية السوفيتية، تهدف في جوهرها إلى استعادة روسيا لمكانتها الدولية والإقليمية وإعادة تشكيل منظومة عالم متعدد الأقطاب.[1]

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

ولهذا حددت روسيا التهديدات التي تواجهها بدقة في وثيقة العقيدة العسكرية الروسية عام 2010، ثم طورتها بوثيقة وقعها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 ديسمبر 2014، وتتمثل أهم التهديدات في:

1. حشد القدرات العسكرية لحلف شمال الأطلنطي يعتبر أهم الأخطار الخارجية، خاصة وأن الحلف يتوسع في نطاق عضويته ومهامه بما ينتهك القانون الدولي في بعض الأحيان، بالإضافة إلى اقتراب البنى العسكرية التحتية للدول الأعضاء في الحلف من الحدود الروسية بما في ذلك خطط توسيع الحلف المستقبلية، فانضمام الدول الأعضاء في حلف وارسو سابقا إلى حلف شمال الأطلنطي سيكون موجه ضد روسيا مباشرة وسيؤثر على أمن ومركز روسيا عسكرياً وسياسياً، خاصة وأن الحلف يحاول الوصول إلى دول البلطيق وفي حالة إتمام ذلك سيؤثر على حركة الأسطول البحري الروسي بشكل كبير.

2. إقامة ونشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا وخاصة قرب الحدود الروسية، يعتبر من الأخطار العسكرية المحتملة فهي تقوض الاستقرار العالمي وتنتهك حالة التوازن القائمة في القوة الصاروخية والنووية.

3. تنفيذ مبادرة «الضربة العالمية الفورية «PGS» (برنامج عسكري أميركي يهدف لتوجيه ضربة عسكرية بأسلحة تقليدية دقيقة في أي مكان في العالم خلال ساعة واحدة)، ونشر الأسلحة في الفضاء بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية الاستراتيجية فائقة الدقة، سيتيح للولايات المتحدة توجيه ضربات إستراتيجية من دون استخدام الأسلحة النووية، ويؤمن هيمنتها السياسية والإستراتيجية على العالم.

4. نشر وزيادة القوات الأجنبية في الدول والمياه المجاورة، "بهدف الضغط السياسي والعسكري على روسيا".

5. الممارسات الإرهابية التي تستهدف زعزعة استقرار الأوضاع في البلاد تشكل خطرًا عسكريًا داخليًا رئيسًا على روسيا الاتحادية. وتأتي في إطار تلك الممارسات، الأنشطة

التي تستهدف تغيير النظام الدستوري في الاتحاد الروسي بشكل قسري وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإيجاد خلل في آلية السلطة والمنشآت الدولية والعسكرية وفي البنية التحتية للمعلومات، بالإضافة إلى أعمال المنظمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها.

6. الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى التأثير على المواطنين وبالدرجة الأولى الشباب منهم، والتي تعمل على تقويض الأسس التاريخية والروحية والوطنية، وعلى إثارة التوترات العرقية والاجتماعية والتمييز العنصري، وإشعال نار الكراهية الدينية والأثنية.

ولهذا يمكن القول أن برامج التحديث العسكري و التسليحي الروسي تستهدف أمرين بالأساس، هما: تطوير الجيش الروسي ليصبح أكثر احترافية وتقدما، ومواجهة التهديدات السابق ذكرها. ولهذا فإن هناك بعض الإجراءات التي اتبعتها روسيا بقصد التحديث والتطوير العسكري، أهمها:

1. الاحتفاظ بحق استخدام السلاح النووي كرد على استخدام هذا السلاح، أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها، كما يحق لروسيا استخدام السلاح النووي لدى استهدافها بأسلحة تقليدية في حال هدد ذلك وجود الدولة، وقرار الاستخدام يعود للرئيس الروسي.

2. المحافظة على القوة الإستراتيجية النووية وتخصيص الميزانية اللازمة للبحوث والتصميم للأسلحة الحديثة، وتطوير نظم التشكيلات العسكرية وضمان المعيشة اللائقة والكرامة لإفراد القوات المسلحة. فقد أعلن بوتين خلال افتتاح منتدى "الجيش-2015" أن القوات النووية الروسية ستحصل هذا العام على أكثر من 40 صاروخا بالسيتيا جديدا عابرا للقارات، وستكون قادرة على اختراق أي منظومات دفاعية حديثة، وذكر أن هناك استعدادات جارية لاختبار رادار جديد مخصص للسيطرة على الاتجاه الاستراتيجي الغربي، كما سيجري خلال الأشهر المقبلة الاختبار الحكومي لمنظومة رادار جديد كاشفة لما وراء الأُفق، ومن المخطط الشروع في إنشاء منظومة مماثلة على الاتجاه الاستراتيجي

الشرقي قبل نهاية العام الحالي، إضافة إلى كل ذلك فقد تم تدشين محطة الرادار الحديثة في أرمافير جنوب روسيا في أبريل2015.

3. اعتماد مفهوم «الردع غير النووي» الذي يرتكز على «الاحتفاظ بقوات عسكرية ضاربة» بحالة من الجهوزية العالية، وهذه القوات يجب أن تكون مزودة أسلحة تقليدية متطورة لمنع أي حادث قد يشعل الحرب.

4. زيادة الوجود العسكري الروسي في البحر المتوسط وزيادة المناورات العسكرية التي تجريها البحرية الروسية في هذه المنطقة، والتي بدأت أولها في أواخر العام 2007 شرقي البحر المتوسط، والتي اشتركت فيها حاملة الطائرات الروسية (الوحيدة) "الأميرال كوزنيتسوف Admiral Kuznetsov". تم إدراج هذا الهدف في العقيدة البحرية لروسيا لعام 2001 التي توجز أهداف السياسة البحرية الروسية حتى عام 2020، ووفق هذه العقيدة ينظر إلى البحر المتوسط على أنه منطقة مهمة إستراتيجياً، تهدف روسيا إلى تأمين وجود بحري مناسب فيها.

5. إجراء تعديل في العقيدة العسكرية البحرية لمواجهة التوسع "غير المقبول" لحلف شمال الأطلنطي على حدودها، وذلك من خلال إجراءات أبرزها تعزيز المواقع الاستراتيجية في البحر الأسود والمحافظة على وجود دائم في المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط، وتضع العقيدة البحرية المُعدلة في يوليو 2015 هدف "تطوير البنى التحتية" لأسطول البحر الأسود في القرم، شبه الجزيرة الأوكرانية التي ضمتها موسكو في 2014، كما تنص على "إعادة إرساء سريعة وشاملة للمواقع الاستراتيجية لروسيا، ودعم السلام والاستقرار". بالإضافة إلى زيادة الاهتمام الروسي بالمنطقة القطبية الشمالية.[1]

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

6. حددت العقيدة أولويات أساسية للسياسة الخارجية العسكرية الروسية. حيث تتعاون مع عدة دول منفردة وهي بيلاروسيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالإضافة إلى التعامل مع دول أعضاء المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي (روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وروسيا البيضاء)، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس، وكذلك الأمم المتحدة بالإضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.

برامج التطوير والتحديث العسكري والتسليحي:

يمكن تصنيف اهتمامات هذه البرامج إلى عدة محاور، أهمها:

1. ميزانية الدفاع: ارتفعت ميزانية الدفاع الروسية من عام 2005 حيث كانت 763 مليون روبل بمعدل 3.53% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عام 2012 فأصبحت 2786 مليار روبل بمعدل 4.19% من نفس الناتج( )، وبلغت عام 2014 حوالي 87 مليار دولار بمعدل 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي بهذا أعلى من معدل الإنفاق العسكري الأمريكي (3.8%) والصيني (2%)، وإن كانت القيمة الفعلية للإنفاق تحل فيها روسيا للمرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة 640 مليار دولار، والصين 188 مليار دولار( ). ورغم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها روسيا بفعل العقوبات المفروضة عليها، فإن التمسك بهذا المعدل المرتفع يدلل على تمسك روسيا باستكمال برامجها العسكرية التحديثية، وكما تشير التحليلات فإن ارتفاع الإنتاج العسكري الروسي يجعلها من أهم الدول المصدرة للسلاح.[1]

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

2. إعادة هيكلة القوات المسلحة: وفي إطار التحديث جرى تقسيم القوات المسلحة الروسية، بما فيها القوات البحرية والبرية والجوية، وأفرع القوات المسلحة (قوات الصواريخ الاستراتيجية وقوات المظلات والقوات الفضائية)، إلى 6 مناطق عسكرية و4 أساطيل. وقضت الخطة الروسية الجديدة بإلغاء ما يسمى بالمناطق العسكرية لتحل محلها قيادات أو محاور إقليمية: الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والقيادة أو المحور الأوروبي الغربي والجزر القطبية الشمالية (القطب الشمالي)( ). وفي نفس الوقت إعادة تشكيل القوات الرئيسية ليزيد عددها من 4000 كتيبة إلى 13000 كتيبة بهدف تصغير حجم كل منها بما يؤدي لزيادة قدرتها على التنقل السريع، والقدرة على إدارة عمليات مستقلة.

وقد رأى واضعو الخطة أن تركيبة كهذه للقوات المسلحة تلبي متطلبات المرحلة الراهنة عندما يأتي الإرهاب في مقدمة ما يهدد روسيا، وهو الخطر الذي يفترض أن يكون هجومه محصورا في محور واحد. أما في حالة نشوب حرب كبيرة فإن هيئة الأركان العامة ستقود بنفسها القوات الموزعة بين عدة محاور.

3. نظام التجنيد: اتجهت روسيا ما بعد السوفيتية إلى تقليص مستمر في حجم قواتها المسلحة، فقد انخفضت من 2.75 مليون جندي في العام 1992 إلى 1.16 مليون جندي حتى الأول أغسطس 2002 ثم إلى 1.134 مليون في العام 2006. وفي عام2007 أعلن وزير الدفاع السابق أناتولي سيرديوكوف تعديل نظام التجنيد باعتباره من أهم محاور التطوير وقد استهدف إعادة تشكيل القوات المسلحة في الجيش بالاعتماد على المحترفين المتطوعين، مع تخفيض نسبة الجنود الإلزاميين من 50% إلى 20% داخل الجيش، وهؤلاء الإلزاميين لا يشاركوا في العمليات القتالية. ووفقا لإحصائيات عام 2014 بلغ عدد القوات النظامية 766055 جنديا، يمثل المتطوعين المحترفين منهم نسبة حوالي 50%. ويمثل هذا الأمر جدالا قويا في روسيا حول مدى إمكانية استمرار هذا النظام في التجنيد، رغم صعوباته القائمة والمحتملة، مثل: عدم تجديد المحترفين المتطوعين لعقودهم مع الجيش، وارتفاع رواتبهم الواضح مقارنة بالجنود الإلزاميين، واختلاف نمط التعامل معهم عن الإلزاميين، بالإضافة إلى تأثير انضمامهم للجيش على القوة العاملة في روسيا

4. القوات البرية: تعتبر روسيا من أكثر الدول تفوقا في مجال القوات البرية، واستعراض المقومات العسكرية الروسية يوضح هذا؛ ولذلك فإن التحديث الذي شهدته هذه القوات تمثل أساسا في أمرين، هما: إعادة هيكلة القوات وتوزيع القيادات على قيادات إقليمية بالإضافة إلى تكوين 10 كتائب عمليات خاصة تتبع الرئاسة مباشرة وتهتم بمجال مكافحة الإرهاب. والأمر الثاني هو في تحديث التدريبات التي يتلقاها الجنود، وقد زادت ميزانية التدريبات مع التطوير بدرجة ملحوظة تصل لحوالي 40% وفقا لبعض الإحصائيات. ومن حيث التسليح فقد أسندت الحكومة الروسية للقوات البرية مهمة تجديد 70% من معداتها بحلول عام 2020، بالإضافة لاستحداث طراز جديد من الأسلحة الثقيلة يبدأ بإنتاج الدبابة "أرماتا" المنتمية للجيل الجديد وتخضع للاختبارات حتى عام 2016.

5. القوات الجوية: تحقق روسيا تقدما في مجال الدفاع الجوي بما استحدثته من منظومات تسليحية ذات إمكانيات كبيرة، مثل: منظومة S-300 و S-400 وصواريخ توبول ومنظومة باستيون ومروحياتmtbr-118 والمعروفة باسم السلاح الخفي ومنظومة بوك m3 وغيرها. وكذلك المنظومات السوفيتية التي تم تطويرها، مثل: منظومة ستريلا-1، ومنظومة شيلكا وغيرها. ودون الدخول في التفاصيل الفنية لإمكانيات هذه المنظومات التسليحية الروسية، فإنها جعلت من روسيا من أقوى الدول في مجال الدفاع الجوي، خاصة وأنها تهتم بهذا المجال بشكل كبير نسبيا بعد اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية نشر وحدات من الدرع الصاروخي في بولندا ورومانيا. ورغم تفوق الولايات المتحدة في مجال القوات الجوية، فإن روسيا تسعى لتحديث مقاتلاتها التقليدية بما يواكب هذا التفوق الأمريكي، مثل مشروع تطوير طائرة "ميغ-35" وتجهيزها بـ"إلكترونيات الجيل الخامس".

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

يرتبط بالتحديث في المجال الجوي أيضا التطوير في القوات الصاروخية الاستراتيجية النووية العابرة للقارات، وكذلك وحدات من قوات محمولة جوا، التي تكون بمثابة قوة للانتشار السريع (حوالي 45 ألف جندي يشكلون أربعة كتائب للهجوم وكذلك كتيبة استطلاع جوي). وكذلك شمل التحديث تصميم نظم رادار للإنذار المبكر، ونظم تحديد الصواريخ المعادية، مثل: نظام "فوندامينت-1" الذي يقدم 10 وسائط جديدة يستطيع كل منها اكتشاف وتمييز أكثر من 100 هدف جوي من بعد 400 كيلو متر على ارتفاعات مختلفة.

6. القوات البحرية: يعد السلاح البحري من أكثر الأسلحة التي شهدت تخفيضا في حجم القوات والوحدات عن الحقبة السوفيتية، فهناك 130 ألف جندي في هذه القوات موزعين للعمل على أربعة أساطيل (الباسفيك والبحر الأسود والبلطيق وبحر قزوين)، بالإضافة لحاملة طائرات واحدة تعاني مشكلات في خدمتها بسبب تقادمها وثقلها. وفي إطار التحديث العسكري والتسليحي اهتمت روسيا بالمجال البحري في أكثر من ملمح، أبرزها: تطوير عقيدتها البحرية لتمتد للعمل في المحيط الأطلنطي وفي الجزر القطبية الشمالية (كما سبق)، بدء مشروع إنشاء حاملة طائرات جديدة يمكنها حمل ما يقرب من 70 طائرة، وجدير بالذكر أن روسيا حاولت شراء حاملة طائرات من فرنسا ولكن الأخيرة ألغت الصفقة لأسباب سياسية.

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

7. الصناعة العسكرية الروسية: هناك جدال حول مدى قوة قطاع البحث والتطوير التكنولوجي في روسيا وما إذا كانت روسيا يمكنها أن تنتج محليا العديد من التقنيات اللازمة لمواكبة – إن لم يكن التفوق– على التكنولوجيا التسليحية الغربية وخاصة الأمريكية. ولذلك تعتمد روسيا على استيراد بعض المعدات الدفاعية من الخارج، مثل الطائرات من دون طيار ذات التحليق لمسافات بعيدة، فلعل الحديث كان يدور حول الطائرات من الفئة الصغيرة. ففي مطلع العام 2014 بلغ مجموعها في الجيش الروسي حوالي 500 طائرة، وتتكون من عدد غير كبير من الطائرات التي اشترتها روسيا من إسرائيل (IAI Searcher Mk II و400 IAI Bird Eye) وطائرات روسية من شركات القطاع الخاص المجمعة من مكونات أجنبية واسعة الاستخدام، ورغم ما يتردد عن اعتزام روسيا إنتاج طائرة بدون طيار باسم "كورسار" في العام الماضي، فلم تظهر أية تفاصيل توضح إمكانياتها. ومركبات خفيفة متعددة المهام من نوع إفيكو من إيطاليا، وسفن هجومية برمائية من فرنسا، وذلك لتزويد الجيش الروسي بأحدث التقنيات التي لا يمكن أن تنتجها الهيئات المحلية( ). ولهذا أصبح جل اهتمام التحديث التسليحي الروسي هو تطوير الهندسة التكنولوجية العسكرية الذاتية لروسيا، فالتحديث الروسي يسعى لرفع نسبة التحديث في المعدات العسكرية الروسية من 17% عام 2010 إلى 30% عام 2015 و70% عام 2020( ). وقد حققت روسيا تقدما خلال العقد الأخير، وإن كان ببطء، ولذا فهي لا تزال تعتمد على استيراد بعض النظم التسليحية المتطورة وتعتبر الهند وإسرائيل من أبرز الدول المصدرة لروسيا في هذا الصدد.

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

مجمل القول، أن برامج التحديث العسكري والتسليحي الروسي قد دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2008/2007، وهي تعتمد في أغلبها على القدرات والخبرات المحلية الروسية أي أن المكون الخارجي فيها محدود في التقنيات التكنولوجية التي تحتاج روسيا لمزيد من الوقت والنفقات حتى تواكبها. لكن يغلب على الإجراءات والبرامج التحديثية الروسية أنها استجابة مباشرة للتهديدات العسكرية التي تواجه روسيا؛ ولذا فهي تقدم تغييرا جزئيا وتطويرا في نظم قائمة بالفعل، ولا تستهدف إحداث تغيير شامل في البناء العسكري الروسي، فحتى التغييرات الحادة التي أجريت على نظام التجنيد يتم مراجعتها لما ظهر لها من سلبيات تضر بالعسكرية الروسية على المدى الطويل. وكذلك إعادة هيكلة القوات وانتشارها سواء في الحجم أو في التوزيع على الأقاليم يتم كاستجابة للتهديدات والاحتياجات الجديدة.

ثانيا: رؤية روسيا لدورها في معالجة أهم القضايا الإقليمية والعالمية:

تظهر الرؤية الروسية الرسمية لدورها الإقليمي والعالمي في وثائق وزارة الدفاع الروسية بالقول: "نظرا لتحولات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة وأولويات الأمن القومي الجديدة، والقوات المسلحة الروسية لديها الآن مجموعة جديدة تماما من الأهداف التي يمكن تقسيمها إلى الأبعاد الأربعة الرئيسية التالية: الردع ومواجهة التهديدات العسكرية والسياسية للأمن أو مصالح الاتحاد الروسي، تدعيم المصالح الاقتصادية والسياسية للاتحاد الروسي، مكافحة الإرهاب، تطوير القوة العسكرية". وبصورة عامة تتمثل أولويات الأمن القومي الروسي في الأهداف التالية: الدفاع عن أمن روسيا ضد احتمالات وصول حلف شمال الأطلنطي إلى حدودها الدولية، حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد، مواجهة النزعات القومية والانفصالية داخل الاتحاد الروسي، الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الكومنولث ومنع التوجهات الاستقلالية عنها، حماية الأقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة الكومنولث.

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

ومن هذا المنظور يمكن القول أن أهم القضايا التي تهتم بها السياسة الروسية على المستويين الإقليمي والعالمي تتمثل في:

1. الحد من الهيمنة الأمريكية والسعي لإيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب.

2. منع حلف شمال الأطلنطي من الوصول للتخوم الروسية والتوسع على حساب النفوذ الروسي في دول الكومنولث.

3. مكافحة التنظيمات الإرهابية الناشطة داخل روسيا أو في الدول الصديقة لها.

4. توسيع دائرة النفوذ الروسي في المناطق الهامة مثل الشرق الأوسط، وهذا يحقق أكثر من هدف منها فتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية خاصة في مجال التسليح، فتعتبر روسيا ثاني اكبر مصدر للسلاح في العالم، وكذا في مجال الطاقة، فمثلا عقدت روسيا اتفاقا مع الجزائر في 31 يوليو 2015 للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، مع تكثيف العمل في مشاريع النفط والغاز المشتركة. واتفاق روسيا مع مصر لإنشاء محطة كهربائية تعمل بالطاقة النووية، وغيرها من مشروعات للتعاون التجاري والتكنولوجي. ولا شك إن مثل هذه العلاقات تحقق لروسيا قيما مضافة اقتصادية وسياسية، خاصة في ظل تأثير العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب قضية أوكرانيا.

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

ثالثا: حدود تأثير الاستراتيجية العسكرية لروسيا في تنفيذ هذه الرؤية:

في كلمة للرئيس بوتين أمام البرلمان الروسي في ديسمبر 2014 قال: "لا نعتزم الانجرار إلى سباق تسلح مكلف، ولكننا في الوقت نفسه سوف نضمن بثبات القدرة الدفاعية لبلادنا في مختلف الظروف. وكذلك كانت وثيقة العقيدة العسكرية الروسية أكثر وضوحاً في تحديد طبيعة الحرب المحتمل أن تخوضها روسيا، فذكر فيها أن: "الحروب المقبلة التي يمكن أن تدخلها روسيا هي حروب محلية وإقليمية مصدرها تمردات داخلية أو نزعات استقلالية لدول الكومنولث، أو تعرض رعايا روسيا ومصالحها لأخطار، وهذا يتطلب من القوات الروسية سرعة الانتشار الاستراتيجي والتحرك سواء داخل الدولة أو خارج الحدود".

وهذا القول يعكس التوجه الروسي لحدود استخدام الاستراتيجية العسكرية في تحقيق أهداف الاستراتيجية الروسية عامة، فالإستراتيجية العسكرية ترتبط بأولويات الأمن القومي الروسي– التي سبق ذكرها – لكنها تستخدم بشكل دفاعي وغير هجومي وغير استباقي. والتحديث لبرامج التسليح الروسي يستهدف هذا الدور ولا تسعى روسيا لشن سباق تسلح جديد، وجل ما تستهدفه منها هو تدعيم القدرة الدفاعية للدولة، ورفع الكفاءة العسكرية للارتفاع بمستوى الأداء والجهوزية القتالية الروسية.

ومن ناحية أخرى فإن التحديثات التي تدخلها روسيا على نظمها التسليحية والتي تتميز بارتفاع مستوى كفاءتها أدى إلى رفع معدلات الشراء للسلاح الروسي، خاصة لأنظمة الدفاع الجوي المتطورة في روسيا، حيث تتنافس روسيا على موقع الصدارة في بيع هذه الأنظمة، كذلك امتدت صفقات التسليح الروسية لمنطقة الشرق الأوسط وتم عقد صفقة تسليحية ضخمة مع فنزويلا ويعتبرها المتخصصين اختراق للسوق التقليدية للولايات المتحدة.[1]

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

و وفقا للتقارير الدولية فقد حافظت روسيا في عام 2014 على مرتبتها الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حجم تصدير السلاح. وبحسب التقديرات فقد وصلت الصادرات الروسية إلى 10 مليار دولار، محققة صعوداً بنسبة 9% مقارنة بعام 2013. وكانت الصين هي أكبر المستوردين للأسلحة الروسية (2.3 مليار دولار)، تلتها الهند (1.7 مليار دولار)، فنزويلا و فيتنام (1 مليار دولار لكلّ منهما). وتشير التوقعات إلى ارتفاع صادرات الأسلحة الروسية في العام الجاري، على اعتبار أن البرامج والخطط الكبيرة على وشك الانتهاء، كما أن العقوبات الغربية قد تقوّي تياراً سلبياً يزيد من اعتماد روسيا علي مكاسبها من صفقات التسليح.

مجمل القول، أن الإستراتيجية العسكرية محدودة الاستخدام في مجمل الإستراتيجية الإقليمية والعالمية الروسية، ولكن تأثيرها يتمثل في رفع الكفاءة العسكرية الذاتية، ويزيد من المكاسب الاقتصادية الروسية (غاية تجارية)، وهذا يزيد من قدرة روسيا على مد نفوذها السياسي بشكل محدود نسبيا.

رابعا: تأثير برامج التحديث العسكري و التسليحي الروسي على علاقاتها الخارجية:

أسفرت برامج التحديث العسكري و التسليحي الروسي عن رفع الكفاءة العسكرية لروسيا وتحقيق العديد من المكاسب التي سبق ذكرها. وقد تفاوتت ردود الأفعال الدولية حول هذا الأمر، ففي حين أسهم هذا التحديث في تطوير علاقات روسيا الخارجية ببعض القوي الإقليمية لدرجة أكثر تعاونية وتقارب، مثل: الصين والهند وإيران وجنوب أفريقيا والبرازيل وفنزويلا وسوريا ومصر.(1)

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

لم تكن ردود الأفعال للقوى الغربية وتحديدا الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى، متقبلة لهذا التطور في القدرات العسكرية الروسية، فرغم ما يؤكده المسئولون الروس حول توجهاتهم الدفاعية فقد اعتبرت هذه القوى أن روسيا تثير سباقا للتسلح وتعيد أجواء الحرب الباردة. ففي تصريح للأمين العام لحلف شمال الأطلنطي/ ينس ستولتنبيرغ في 16 يونيو 2015 قال: "إن تصريحات بوتين تؤكد نمط وسلوك روسيا خلال الفترة الماضية، ولقد رأيناها تستثمر أكثر في الدفاع بشكل عام وفي قدرتها النووية بشكل خاص فهذه المبارزة النووية لروسيا غير مبررة وخطيرة، حيث ستؤدي لزعزعة الاستقرار، وهذا أحد الأسباب التي تجعلنا الآن نزيد من استعدادات و جاهزية قواتنا"، مشيرا إلى أن ما يفعله الناتو الآن في الجزء الشرقي من دول الحلف شيء متسق وإجراء دفاعي يتماشى تماما مع التزاماته الدولية. وتتشابه الولايات المتحدة مع هذا الموقف الأوروبي حيث تعتبر أن روسيا هي الخطر الحقيقي على المصالح الأمريكية فهي تتحدى السياسات الأمريكية في آسيا وفي الشرق الأوسط وتعمل على إثارة الصراعات في أوروبا.

لكن تفاوت ردود الأفعال الدولية حول تأثير برامج التحديث العسكري الروسي قد يفرض قيودا محدودة نسبيا في تأثيرها على روسيا، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

1. اعتماد روسيا على قدراتها الذاتية في هذا التحديث لدرجة كبيرة نسبيا، وتجري العديد من المحاولات للإنتاج المحلي للأنظمة التي تقوم روسيا باستيرادها تدعيما لهذا الاتجاه.

2. التهديدات العسكرية التي تواجهها روسيا تمثل تحديا لأهداف أمنها القومي، وهي تعتمد على زيادة قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية لتدعيم قدرتها على الردع، ولهذا يصعب تراجعها أو تهاونها في هذا التحديث.

3. اتجاه روسيا لفتح أسواق جديدة لتدعيم إمكانياتها الاقتصادية والسياسية، يدلل على محدودية تأثير القيود التي تُفرض على موسكو مثل العقوبات الأوروبية والامريكية، ولا يقلل هذا من الآثار السلبية الواضحة لهذه العقوبات على روسيا.

4. استمرار التنسيق بين روسيا والقوى الدولية الكبرى في العديد من القضايا العالمية، مثل: الاتفاق النووي الإيراني والقضية السورية، مع ما يؤكده المسئولون الروس من استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة وشركائها على أساس من الثقة والمساواة، وقد عرضت روسيا التعاون في مجال تبادل المعلومات ونشر أجهزة رادار ونظم دفاع ضد الصواريخ روسية كبديل عن وحدات الدرع الصاروخي الأمريكية، إنما يدلل على عدم رغبة روسيا لتصعيد الخلافات مع هذه الدول من جانب ومن جانب آخر صعوبة تجاهل روسيا في القضايا العالمية ذات التأثير.

لكن من المتوقع أن تعمل القوى الغربية على إيجاد حالة من التوازن في آسيا لتحجيم النفوذ الروسي، فالاتجاه القوي لصعود الصين كقوة عظمى وحده لا يمنع من استمرار نفوذ روسيا في آسيا وامتداده لمناطق أخرى هامة، خاصة مع وجود حالة من التعاون الروسي– الصيني والمصالح المشتركة بينهما. ورغم أن مقومات القوة، خاصة القوة الاقتصادية والبشرية، تميل لصالح الصين كمنافس لروسيا في القارة الآسيوية، فإن هذا لا يقلل من القوة الإقليمية لروسيا وهي تعمل جاهدة للعودة كقوة عالمية كبرى، والتحديث العسكري وسيلة مهمة لها لبلوغ هذا الهدف.(1)

1- دلال محمود السيد: **نفس المرجع**

المبحث2:حالات التدخل العسكري الروسي منذ وصول بوتين

المطلب1:الحرب الجورجية:

خارطة منطقة القوقاز *

جورجيا: هي دولة ذات سيادة في منطقة القوقاز من أوراسيا. تتوضع عند ملتقى أوروبا الشرقية مع غرب آسيا، يحدها من الغرب البحر الأسود، و من الشمال روسيا، ومن الجنوب تركيا وأرمينيا ، وأذربيجان من الشرق. تغطي جورجيا مساحة 69.700 كم2 ويبلغ تعداد السكان 4.385.000 نسمة.

---

* المصدر موقع ويكيبيديا:مشروع ويكي القوقاز/https://ar.wikipedia.org/wiki/

تعرضت جورجيا في فيفري 1921 للهجوم من قبل الجيش الأحمر. هزم الجيش الجورجي وفرت حكومة الاشتراكي الديمقراطي من البلاد، في 9 أفريل 1991، وقبل وقت قصير من انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلنت جورجيا استقلالها. في 26 ماي 1991، انتخب زفياد جامساخورديا كأول رئيس لجورجيا المستقلة. أوقد غامساخورديا القومية الجورجية وتعهد بتأكيد سلطة تبيليسي على مناطق مثل أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية التي كانت تصنف على أنها أقاليم الحكم الذاتي في إطار الاتحاد السوفياتي.[1]

1. أوسيتيا الشمالية:

تنقسم أوسيتيا إلى قسمين: الجنوبية وهي من حصة جورجيا، في حين ذهبت أوسيتيا الشمالية إلى روسيا، وتضمّ الشمالية أهمّ قاعدة عسكرية روسية في القوقاز.

في عام 1992 اندلع نزاع بين أوسيتيا الشمالية حيث الأكثرية مسيحية وأنغوشيا، وأسفر عن مقتل أكثر من خمسمائة شخص.

كما تحملت أوسيتيا الشمالية عواقب النزاع الشيشاني، ولاسيما مع أزمة رهائن باسيلان. ويتهم الأوسيتيون الأقلية الأنغوشية المسلمة بتغذية الإرهاب في المنطقة. القوقاز الجنوبي:

1. أوسيتيا الجنوبية:

في جانفي 1992 أعرب الأوسيتيون الجنوبيون في استفتاء إثر نزاع مسلح مع جورجيا عن إرادتهم بالاستقلال، والانضمام إلى أوسيتيا الشمالية.

1- موقع الموسوعة :جورجياhttps://ar.wikipedia.org/wiki

ونص اتفاق لوقف إطلاق النار بين جورجيا وروسيا في جوان 1992، على نشر قوة فصل ثلاثية (أوسيتيون، جورجيون، روس) على طول الحدود بين جورجيا و أوسيتيا الجنوبية، لكن الحوادث تكررت.

ولطالما كرر الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي أنه يريد ضم أوسيتيا الجنوبية، حيث شن عليها هجوماً عسكرياً مؤخراً، ويحمل عدد كبير من مواطني أوسيتيا الجنوبية الهوية الروسية، كما اندمج اقتصاد المنطقة باقتصاد روسيا التي تريد السلطات الانضمام إليها.[1]

بداية التدخل العسكري الروسي في جورجيا:

شهد العام 2008 نزاعاً عسكرياً بين جورجيا من جهة، وروسيا، والجمهوريات الانفصالية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا من جهة أخرى. حشدت كل من جورجيا وروسيا قوات عسكرية كبيرة على مقربة من حدودهما مع أوسيتيا الجنوبية. بعد القصف الجورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية، تسخينفالي في وقت متأخر من مساء السابع من أوت، بدأت القوات المسلحة الجورجية في الزحف إلى اوسيتيا الجنوبية، بدعم من المدفعية ونيران منصات إطلاق متعددة الصواريخ. استمرت المعركة ثلاثة أيام وخلفت مدينة تسخينفالي في دمار هائل حيث ادعى المسؤولون في أوسيتيا الجنوبية و المسؤولون الروس بمسؤولية الجيش الجورجي عن مقتل 2100 مدني في أوسيتيا الجنوبية.

مع ذلك، فإن هذه الادعاءات لم تثبت، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومحققون من الاتحاد الأوروبي في اوسيتيا الجنوبية اتهموا روسيا بالمبالغة في حجم الخسائر البشرية

1- **بلقنة القوقاز**:سلسلة تصدرها الامانة العامة لحزب البعث العربي الإشتراكي، أكتوبر2008

و عدد القتلى الفعلي،وفقا لمكتب المدعي العام الروسي، قصفت قاعدة قوات حفظ السلام الروسية المتمركزة في أوسيتيا الجنوبية وقتل أفراد من الطاقم العامل، توغلت فجرا في 8 أوت قوات من الجيش الروسي الثامن والخمسون في أوسيتيا الجنوبية من خلال نفق روكي الذي تسيطر عليه روسيا، كما شن سلاح الجو الروسي سلسلة من الغارات الجوية ضد أهداف منسقة متعددة داخل الاراضي الجورجية.ومع إرسال روسيا وجورجيا على حد سواء المزيد من القوات إلى اوسيتيا الجنوبية، تصاعد الصراع بين جورجيا من جهة، وروسيا، وأوسيتيا، وفيما بعد، الانفصاليين في أبخازيا من جهة أخرى بسرعة إلى حرب شاملة النطاق في 2008. بسبب القتال العنيف في اوسيتيا الجنوبية، توفرت العديد من التقارير المشكوك بها حول عدد القتلى والجرحى على كلا الجانبين، أي استهدف بالضربات الجوية، وحالة تحركات القوات، ومواقع القوات على خط الجبهة الجورجية الروسية. بعد أيام قليلة من القتال العنيف دفعت القوات الجورجية خارج أوسيتيا الجنوبية وتقدمت القوات الروسية من اوسيتيا الجنوبية إلى الأراضي الجورجية غير المتنازع عليها، واحتلت مدينتي غوري وبوتي. تلا ذلك دخول قوات غير نظامية من أوسيتيا والشيشان والقوزاق وتم التبليغ عن ونهب وقتل وحرق. وبحلول 11 أوت، اشتعلت جبهة ثانية في أبخازيا واستولت على أراض إضافية في غرب جورجيا.

في 12 أوت، أعلن الرئيس دميتري ميدفيديف وجود نية لوقف المزيد من العمليات العسكرية الروسية في جورجيا. انسحبت القوات الروسية من غوري وبوتي، لكنها بقيت في أوسيتيا الجنوبية و أبخازيا،والتي تعترف بها كبلدان مستقلة. بينما تعتبرها جورجيا أراض خاضعة للاحتلال الروسي.[1]

1- موقع الموسوعة :جورجياhttps://ar.wikipedia.org/wiki

11 . مقارنة قوات جورجيا وروسيا:

التعيين	روسيا	جوريا
عدد أفراد القوات المسلحة	641,000	26,900
دبابات القتال الرئيسية من طرز مختلفة	6,717	(تي–72): 82
ناقلات الجند المدرعة	6,388	139
الطائرات المقاتلة من طرز مختلفة	1,206	(سوخوي–25): 7
عدد قطعات المدفعية (من طرز مختلفة)	7,550	تشمل قاذفات الصواريخ من نوع (جراد): 95

جدول مقارنة القوات الروسية و الجورجية [1]

1– بلقنة القوقاز ، ص(77)

المطلب2: التدخل الروسي في أوكرانيا:

المطلب 1: التعريف بالأزمة الأوكرانية

1- :التعريف بأوكرانيا

دولة أوكرانيا دولة ذات أهمية إستراتيجية وأهم ما يميزها التربة الزراعية السوداء والموقع الجغرافي المتميز حيث أنها تتميز بـ:

الخلفية التاريخية:

المقومات الطبيعية خصوصا الزراعية والموقع الإستراتيجي لأوكرانيا جعلتها منطقة صراع من قبل القوى الاستعمارية،فقد كانت فترات الاحتلال من أجل السيطرة على الأراضي الزراعية الخاضعة لها.

الموقع الجغرافي:

تقع أوكرانيا في المنطقة الشرقية من القارة الأوربية،يحدها من الشرق دولة روسيا ومن الجنوب البحر الأسود،وتقع بين بولندا و رومانيا.كما تكمن أهمية الموقع الجغرافي في أنها نقطة التقاء بين القارة الأسيوية والأوربية.

المساحة:603700كم مربع تقريبا.

الجانب الاقتصادي:

اتجهت أوكرانيا إلى اقتصاد السوق "الانفتاح الاقتصادي "بعد انهيار الاتحاد السوفيتي التي كانت عضوا فيه، والذي كان يتبنى النظام الاشتراكي ومركزية الأسواق،وكانت أوكرانيا ثاني دول التحاد اقتصاديا.[1]

1- ايمان أشرف أحمد محمد شلبي: **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ،http://democraticac.de/?p=25929

تعتمد أوكرانيا على تربتها الخصبة في إنتاج المحاصيل الزراعية، فهي بلد زراعي بالمقام الأول، كما تمتلك بعض الصناعات الهامة مثل الطاقة و الوقود والمواد الحديدية والغير حديدية والأخشاب و البتروكيماويات.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية* والتي أدت إلى ركود في الاستثمارات وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات المعدنية والميكانيكية مما أدى إلى وجود خلل في عملية التصنيع من أجل التصدير.

الجانب السياسي:

استقلت أوكرانيا بعد انهيار" الاتحاد السوفيتي" وذلك عن طريق الاستفتاء بتقرير المصير في الأول من ديسمبر 1991.

نظامها السياسي "جمهوري" متكون من 3 سلطات (تشريعية"برلمان مسمى بالمجلس الأعلى" وتنفيذية وقضائية). لكن تم أجراء تعديلات دستورية عام 2004 بعد الأزمة التي تعرضت لها الدولة (يعمل على زيادة صلاحيات البرلمان مقابل الرئيس ليتحول نظامها من جمهوري إلى "مختلط" برلماني/ رئاسي).

الجانب الاجتماعي:

فالمجتمع الأوكراني يعتبر من المجتمعات "المتوازية" أي المنقسمة اجتماعيا، فهو مجتمع متعدد الاثنيات والأعراق واللغات منقسم بين شرقي من أصل روسي يتحدثون الروسية ويدينون بالانتماء لأصلهم الروسي وللكنيسة الأرثوذكسية ويرون أن روسيا بلدهم الأم، هذا الجزء يمثل شرق وجنوب البلاد، بالإضافة إلى أغلبية سكان شبه جزيرة القرم.[1]

***في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م، ابتدئت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي**

1- إيمان أشرف أحمد محمد شلبي: **نفس المرجع السابق**

والجزء الأخر غربي يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ويدين للكنيسة الكاثوليكية في روما.

شبه جزيرة القرم:

كانت "شبه جزيرة القرم" جزءاً من "الإمبراطورية الروسية" ثم بعد ذلك جزء من "الاتحاد السوفيتي".

فقد ضمتها "روسيا" رسمياً إليها في العام 1783. وفي العام 1917 أعلن التتار عن جمهورية القرم المستقلة برئاسة "نعمان حيجي خان" بعد أن استغلوا ثورة أكتوبر الروسية للإطاحة بحكم القياصرة، إلا أن الشيوعيين وضعوا حداً لها.

في العام 1920 أعلنت حكومة الاتحاد السوفيتي عن جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي. وخلال الحرب العالمية الثانية نفى "ستالين""التتار" من شبه جزيرة القرم إلى سيبيريا بسبب تحالفهم مع "النازيين"، ثم عادوا بعد انهيار "الاتحاد السوفيتي" إلى القرم وتبلغ نسبة التتار 12% من إجمالي نسبة سكان القرم.

وفي العام 1954 أعاد الرئيس الروسي أثناء "الاتحاد السوفييتي" "ني كيتا خروتشوف "ضم القرم بأوكرانيا، ورجوع الأشخاص إلى أراضيهم وأصولهم.

يقول المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي بريجينسكي "إن روسيا مع أوكرانيا تشكل إمبراطورية وأن انفصال أوكرانيا ينهي الإمبراطورية الروسية". وهذا الكلام الصادر عن أحد واضعي السياسة الخارجية الأمريكية أو المنظرين الأساسيين لها يعكس الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا ولاسيما شبه جزيرة القرم.

أسباب الأزمة الأوكرانية:

يعتبر الموقع الجغرافي الإستراتيجي الأوكراني سلاح ذو حدين، حيث أنها حلقة الوصل بين قوتين عظمتين القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الاتحاد الأوروبي" الذي يعتبر بمثابة الحليف للولايات المتحدة.

الموقع الجغرافي والخليفة التاريخية يوضحان أن أوكرانيا كانت جزء من روسيا، لذلك فالمجتمع الأوكراني متعدد الاثنيات والأعراق واللغات منقسم بين شرق من أصل روسي يتحدثون الروسية ويدينون بالانتماء لأصلهم الروسي وللكنيسة الأرثوذكسية ويرون أن روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ويدين للكنيسة الكاثوليكية في روما.

وأدى هذا الانقسام المجتمعي إلى ظهور انقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل باتجاهاته السياسية إلى روسيا والغربي صاحب الأفكار التحررية واللبرالية الغربية.

بدأ الاستقطاب الداخلي عام 2004، عندما تم أجراء انتخابات رئاسية بين المرشحين "فيكتور يانوكوفيتش" الروسي الأصل صاحب التوجه الشرقي و"بتروبوروشينكو" الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبرالي، والتي فاز فيها"فيكتور يانوكوفيتش" بفارق 3%، مما أثار غضب أنصار "بروشينكو "الذين أعلنوا عن وجود تزوير في العملية الانتخابية وقاموا بالتجمهر في الميادين اعتراضا عن النتيجة وقد استخدموا الأوشحة البرتقالية كرمز للتأييد حيث أنه كان لون شعار "حزب بروشينكو" وتصاعدت الاحتجاجات حتى سميت بالثورة البرتقالية.

وامتدت الانقسامات والمظاهرات التي تجمهرت في ميادين العاصمة "كييف" التي تطالب باعتراف "بترويوشينكو" كرئيس شرعي للبلاد، مما عمل على تدخل "المحكمة الأوكرانية" التي حكمت بإعادة الانتخابات وتم أعادة الانتخابات في وجود مراقبة دولية وأعلنت النتيجة بفوز المرشح"بروشينكو ".

حكم الرئيس "بترويوشينكو "، واستطاع المرشح "يانوكوفيتش"، تكوين جبهة معارضة قوية خلال فترة حكم "بيتريوشينكو"، وساعده في ذلك عدم تحقق الأهداف المنشودة من الثورة البرتقالية التي طالب بها الشعب الأوكراني من أمور عدة أهمها: مكافحة الفساد والذي لم يتحقق بل ذاد حتى جاء "مؤشر منظمة الشفافية الدولية"لعام 2009 الذي أوضح أن أوكرانيا في المركز 147 من إجمالي 180 دولة بما يساوى 2.2 من 10، مما يعنى

بدرجة منخفضة هذا بالإضافة إلى أن هذه الدرجة مساوية لمؤشر الفساد لعام 2004 (عام قيام الثورة البرتقالية.

واستمر الانقسام حتى مجيء موعد الانتخابات الرئاسية 2010 والتي ترشح فيها المعارض للنظام القائم "فيكتور يانوكوفيتش" وفاز بها،وتعهد من خلالها بأجراء تعديلات من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

حيث تأثر الاقتصاد الأوكراني نتيجة الأوضاع الداخلية، بالإضافة إلى السبب الرئيسي المتمثل في الأزمة الاقتصادية الكبرى 2009، التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية الأوكرانية بشكل أساسي من (بطالة, عجز في الموازنة ,انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية و زيادة معدلات الأفراد تحت خط الفقر ...).

نتيجة لذلك اتجهت أوكرانيا للدعم الخارجي ولأهميتها الإستراتيجية كانت موضع اهتمام من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية، لكي تستطيع التعافي وذلك بسبب تأثيرها على اقتصاديتهم في مجال التصدير خصوصا (الطاقة والمواد الغذائية).

حيث أن "الاتحاد الأوروبي" يعتمد عليها بصفة أساسية في "استيراد" المواد الغذائية، وفى نفس الوقت هي معبر مرور الغاز من روسيا للاتحاد الأوروبي، لذلك عمل كلا منهما على مساعدة أوكرانيا. فقدم الاتحاد الأوروبي وعد بـ"الموافقة" على طلب القرض الأوكراني عن طريق "صندوق النقد الدولي". كما قدمت "روسيا" قرض بقيمة 15 مليون دولار للحكومة الأوكرانية.

هذا بالإضافة إلى التسهيلات الروسية التي قدمتها من خلال خفض أسعار الغاز المصدر لأوكرانيا من 450 دولار إلى 268 دولار لكل ألف متر مكعب، مما عمل على وضع أوكرانيا في موضع حيرة بين الجهتين المنافستين،ولكن الحكومة الأوكرانية فضلت الخيار الروسي وذلك بسبب التسهيلات المقدمة سواء كانت في مجال الطاقة أو القرض الذي تقدمه على هيئة سندات في الخزانة الأوكرانية.

بالإضافة إلى أن "الخيار الأوروبي" كان وعود بدون دراسات عملية، كما أن القرض كان سيقدم في حالة "الشراكة الأوربية" مع أوكرانيا، مما يستدعى الدراسة الأوكرانية المتأنية لهذه الشراكة.فكان الخيار الروسي هو الأفضل والأسرع لتلك الأزمة.

فأثر ذلك على الجانب السياسي نتيجة الانقسام الاجتماعي بين الشرق والغرب، فقامت المعارضة بالاحتجاج على قرارات الرئيس "يانكوفيتش" وبدأ الحشد الجماهيري ضد الرئيس"يانكوفيتش" وسياسته التي أتخذها إزاء التقارب الروسي مقابل البعد عن "الشراكة الأوربية"، وبدأ المعترضون بالتجمهر في ميادين العاصمة "كييف" وقاموا برفع الرايات والشارات المعارضة لموقف الحكومة.

وأستمر الحشد حتى يوم 21نوفمبر 2013، الذي كان بمثابة "نقطة الانطلاق" للمظاهرات رسميا ذلك بسبب تجميد الرئيس " يانكوفيتش" اتفاقية أنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

وجاءت الاعتراضات نتيجة رجوع أوكرانيا عن اتفاقها التي كانت تسعى إليه منذ عام 2009 من أجل قيام شراكة أوربية شرقية تضم دول الجمهوريات السوفيتية السابقة مع "الاتحاد الأوروبي" والتي يتم من خلالها تعزيز التبادل التجاري وتوسيع الأسواق،بسبب أهمية السوق الأوكراني لـ" الاتحاد الأوروبي". فقد أثبت الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي يبلغ 50 مليار دولار سنويا.

وكانت الرغبة الأوكرانية في الشراكة الأوربية منذ النظام الجديد عام 2004 صاحب التوجه الغربي، هذا بالإضافة إلى عدم توافقه مع "روسيا"، التي هي ضد "سياسته" صاحبته الانفتاح الغربي، مما أدى إلى قيام روسيا بتضييق التعاملات الاقتصادية مع أوكرانيا عن طريق: خفض80% من المرور التجاري للبضائع الأوكرانية بالأراضي الروسية، و أوقفت تصدير الغاز عن أوكرانيا وأوربا، وتحكمت في سعر الغاز لهم عام 2009 حتى زادت نسبته ب300% أي ما يعادل 450 دولار لكل ألف متر مكعب.

مما دفع "النظام الأوكراني" إلى إيجاد حل للضغط الروسي عليه،فقام بالتوجه إلى منفذ وشريك جديد له، فتوجه إلى "الاتحاد الأوروبي" نتيجة الميول السياسية الغربية للنظام الأوكراني في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الرغبة الأوربية في الشراكة مع أوكرانيا لما تمثله لها من أهمية إستراتيجية سواء كانت "غذائية" عن طريق المنتجات الغذائية التي تستوردها من أوكرانيا أو "تجارية" من قوة السوق الأوكراني للتبادل التجاري، حيث أن الموقع الجغرافي لأوكرانيا جعلها نقطة التقاء بين القارة الأوربية وقارة أسيا فهي "للاتحاد الأوروبي "بمثابة معبر تجارى في حالة قيام اتفاقيات شراكة مع أسيا أو أي انفتاح اقتصادي تجارى على القارة الأسيوية.

ولكن الموقف تغير مع انتخابات 2010، التي فاز بها المرشح"يانكوفيتش" الروسي الأصل وصاحب التوجه نحو روسيا، لذلك عملت روسيا على دعم النظام الجديد من أجل فرض نفوذها على أوكرانيا بالإضافة إلى التخوف من زيادة النفوذ الأوروبي في أوكرانيا وتعزيز العلاقات بينهم، فروسيا ترى أن أوكرانيا أرث شرعي لها وهى جزء لا يتجزأ من نفوذها لما لها من علاقات إستراتيجية قديمة والاندماج في الاتحاد السوفيتي سابقا.

مقابل هذا رفض المعارضون هذه العلاقة التي تأتى على حساب التقارب الأوروبي، حيث يرى معظم المواطنين الأوكرانيين خصوصا الجزء الغربي من البلاد أن هويتهم بالأساس أوربية وأنهم جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية،وأن الاتحاد الأوروبي أحق باتفاقيات الشراكة من روسيا، لذلك تمسك المواطنون بهذه الأفكار أملا منهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

نزل المواطنون المعارضون في الميادين الرئيسية في العاصمة من أجل الاحتجاج يوم 21نوفمبر 2013،وقاموا بالاحتجاج عن تجميد اتفاقية الشراكة "منطقة التجارة الحرة"، التي تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى السياسية مع الاتحاد الأوروبي وطالبوا بإلغاء التجميد للاتفاقية.

وازداد الأمر حدة لعدم استجابة الحكومة لهم،بل عملت الحكومة على الاتفاق مع روسيا على أنشاء "اتحاد جمركي" يربط بين البلدين.فعمل هذا التصريح على تفجير الأزمة

وزيادة الحشود في الميادين ورفع سقف الطلبات لتصبح "رحيل الرئيس" عن طريق أجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإجراء تعديلات دستورية، بدلا من إلغاء تجميد الاتفاقية.

وكانت هذه المطالب بسبب تدخل قوات الأمن وأستخدمها أدوات القوة من أجل قمع المتظاهرين وإنهاء الاحتشاد في الميادين.بسبب قيام بعض المتظاهرين على الاعتداء على المنشئات الحيوية في الدولة وأثاره الشغب والفوضى في أنحاء البلاد.

فتفاقمت الأمور لتصبح "أزمة سياسية" بسبب المطالبة برحيل "الرئيس يانكوفيتش" وزاد من حدة الأمر التدخل الغربي من أجل احترام حقوق الإنسان والحث على عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين.عمل هذا التدخل من قبل القوى الغربية المتمثلة في "الاتحاد الأوروبي" و"الولايات" إلى تفاقم الأمور،وذلك بسبب ما قدموه من دعم كامل لقوى المعارضة التي توصلت نهائيا إلى "عزل البرلمان للرئيس يانكوفيتش" والمطالبة بتشكيل حكومة جديدة من قبل أفراد المعارضة.

وقد تم الأمر بنجاح،وتم تعين"رئيس البرلمان الأوكراني" بمثابة رئيس مؤقت للبلاد،كما تم الإفراج عن زعيمة المعارضة "ايوليا تيموشينكو" بأمر من البرلمان الأوكراني.

نتيجة لذلك قامت روسيا بالتنديد،حيث أنها ترى أن هذا التدخل في أوكرانيا بمثابة تدخل في الأمن القومي لها وزعزعة للاستقرار في محيطها الإقليمي. كما قامت برفض قرار عزل الرئيس وقامت بحمايته واستضافته، وقد أعلن "يانكوفيتش" أنه الرئيس الشرعي لأوكرانيا وأن ما حدث هو "انقلاب" بسبب التدخلات الغربية.كما قاموا بالتنديد على الإفراج عن " يوليا تيموشينكو"، لأنها خطوة تمثل الرغبة الغربية في أظهار الموالين لها،حيث أن "يوليا" تحظى بدعم من القوى الغربية.

فلذلك عملت هذه الأزمة إلى التدخل من قبل القوتين سواء كان المباشر أو غير المباشر،من أجل حماية مصالحهم ومكانتهم الدولية.

عوامل تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية:

تدخل "روسيا" في الأزمة الأوكرانية كان له عدة أسباب (سياسية إستراتيجية, اقتصادية، شبه جزيرة القرم).

1- سياسيا: روسيا دولة ذات مكانة إستراتيجية عالية حيث كانت عاصمة الاتحاد السوفيتي ودولة عظمى، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة،تراجع الدور الروسي والمعسكر الشرقي وأصبح المعسكر الغربي المسيطر وصاحب النفوذ الأكبر.

ولكن مع مجيء "الرئيس فلا مدير بوتن" والإستراتجية الجديدة له التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية وإعادة مكانتها التي تكاد تكون انتهت بعد الحرب الباردة، فكان على روسيا التدخل حيث أنها ترى أن أوكرانيا بلدا تابعة لها وامتداداً لمستعمراتها وهى حق تاريخي وجغرافي لها، فقد خضعت أوكرانيا في القرن 19 للإمبراطورية الروسية لذا ترى أنه من غير المقبول التدخل فيها من قبل الدول الأخرى وخصوصا في حالة فرض نفوذ قوى من قبل القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

كما أنها كانت تدعم نظام الحكم فيها في ذلك الوقت الرئيس"يانكوفيتش" الروسي الأصل.هذا بإضافة إلى الجانب الإستراتيجي المتمثل في:

الجذب الأوروبي لها، الذي بمثابة الرغبة في أرثاء النفوذ الغربي، الأمر الذي يعمل على تهديد المصالح الروسية،وهذا أمر غير مقبول من قبل الإدارة الجديدة خصوصا أنه لا يتماشى "الرؤية الإستراتجية الجديدة" عند مجيء الرئيس الروسي "فلامدير بوتن" التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية ليس فقط على مستواها كدولة ولكن ككيان إقليمي جديد بمثابة "الاتحاد السوفيتي" السابق وإعادة مكانتها للريادة الإقليمية التي تكاد تكون انتهت بعد الحرب الباردة.

ونتاج لهذه الرؤية،فأنه من الطبيعي أن تبدأ روسيا بمد نفوذها على الدول المجاورة لها خصوصا ذات المصالح المشتركة والخلفية التاريخية الواحدة.

لذلك عمل الرئيس الروسي على إنشاء اتحاد يعرف بـ"الاتحاد الروسي"، الذي يعمل على زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الجزء السياسي فيه، الذي يعمل على تكوين كيان سياسي بين أعضاءه، فهو بمثابة توسع "للاتحاد الاقتصادي الجمركي"صاحب التوجه الاقتصادي التجاري الصرف.

هذا الاتحاد سوف يشمل دول" الاتحاد الاقتصادي الجمركي" ألا وهم (بيلاروسيا– كازاخستان)وسوف يزيد عليهم (طاجستان– قرفيزيا)، هذا بالإضافة إلى الرغبة في ضم "أوكرانيا" إلى هذا الحلف بسبب الموقع الإستراتيجي المهم لها والمصالح المشتركة بينهم.

كما يأتي جانب "إستراتيجي" مهم متمثل في قلق روسيا ليس فقط من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا،بل الخوف من ضمها للاتحاد الأوروبي بعد أنشاء منطقة التجارة الحرة معها،كخطوة من أجل ضمها "لحلف شمال الأطلنطي"،وهذا بطبيعة الحال يمثل تهديد إستراتيجي قوى لروسيا بس التقارب الجغرافي بينها وبين أوكرانيا،فليس من الممكن لروسيا أن يصبح (NATO) على بعد مسافة قصيرة من أراضيها.

بالإضافة إلى أن هذه الخطوة تعمل على اضطراب الحسابات الروسية، لأنه من المتوقع أن تفقد روسيا الشريك الأوكراني، و أن تصبح دولة معادية لها أو معترضة على سياستها نتيجة تبنيها لسياسات جديدة سواء كانت للاتحاد الأوروبي على وجه العموم أو (NATO) على وجه الخصوص.

الأسباب الاقتصادية:

تعتبر روسيا المصدر الرئيسي لتزويد"أوكرانيا" بمصادر الطاقة "فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا، وتعتمد على "الغاز الطبيعي الروسي.

2– أوكرانيا سوق التجاري الكبير بين البلدين حيث أن التجارة بينهم من المصادر الأساسية لاقتصاد الأوكراني، بسبب وجود سوق تجارى "إستراتيجي" بينهم،متمثل في إستيراد روسيا من أوكرانيا "قطع الغيار للمنتجات الحربية" و بالحوامات، ومكونات منظومة "غلوناس" الروسية للملاحة الفضائية. بالإضافة إلى الأمر الهام المتمثل في

"المحركات" المخصصة "للحوامات الروسية" من طرازي "مي-8" و "مي-24". فأوكرانيا تتميز بمنتجات مصنع "موتور سيتش" الأكثر رواجاً في الأسواق العالمية في صناعة المحركات.

3- فروسيا تستورد من أوكرانيا"محركات الآلات، عربات القطارات، والآلات المصنوعة،وعن الشق الزراعي المتمثل في استرداد المنتجات الزراعية الأوكرانية مثل السكر و "المواد الغذائية.

4- تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوربا "وهو من مصادر الاقتصاد الروسي حيث من خلال هذا المعبر يتم تقصر المسافات وتكاليف النقل الباهظة"، وفى نفس الوقت تمر 80% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا.

وتعتبر عملية النقل للغاز الروسي عملية هامة جدا للاقتصاد الروسي، لأن تصدير الغاز ومواد الطاقة من مقومات الاقتصاد الروسي الأساسية.لذلك كانت ترغب روسيا عبر السنوات السابقة إلى شراء شبكة أنابيب نقل الغاز الأوكرانية، لتوفر عليها نفقات النقل. لكن لم توافق السلطة الأوكرانية على طلب روسيا وعملت على تقديم عقد إيجار لها لهذه الأنابيب.

5- أوكرانيا منفذ لها على البحر الأسود، الذي يتم استخدامه من قبل الأسطول البحري الروسي في مدينة "سيفاستوبول" وفقا اتفاقية عقدت بين الدولتين، فعن طريقه يتم تسهيل النقل التجاري بين البلدين.مما يمثل أهمية اقتصادية لروسيا.

6-الرغبة في توقيع "اتفاقية شراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي" الأمر الذي عمل على تدخل روسيا من أجل إلغاء أو تعطيل هذه الاتفاقية مما أدى إلى نشوب الأزمة.

7- خشية روسيا من التقارب الأوروبي الذي سوف يعمل مع الوقت على الهيمنة على المنطقة وانكماش النفوذ الروسي والتأثير على مصالحها الحيوية في المنطقة.

أما عن "شبه جزيرة القرم":

عند استرجاع "الخلفية التاريخية" للقرم، تتضح الأهمية الإستراتيجية لها بالنسبة لروسيا، حيث أنها في الذاكرة الروسية جزءاً من روسيا وحتى بالرغم من ضمها إلى أوكرانيا في عام 1956.

فكانت فترة ضم القرم لأوكرانيا أثناء وجود "الاتحاد السوفيتي"فبالتالي لم تكن هناك مشكلة للطرفين سواء لروسيا أو لأوكرانيا، ولكن بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي سنة 1991، أصبحت شبه جزيرة القرم جزءا من أوكرانيا المستقلة.مما أثار قلق "روسيا"بشأنها بسبب أهميتها البالغة لها.

ولكن رغم ذلك على "الصعيد الاجتماعي" ما زال أكثر من 60 %من سكانها يعتبرون أنفسهم من الروس وأن روسيا بلدهم الأم.

وهذا بدوره يعمل على زيادة الشعور الروسي بالمسئولية إزاء القرم، فليس الرابط بينهم المصالح المشتركة أو رغبة زيادة النفوذ،بل التجانس الاجتماعي أيضا.

ومع حدوث "الأزمة الأوكرانية" في نوفمبر 2013،وتفاقم الأمور حتى تم عزل "الرئيس يانكوفيتش "شعرت روسيا بالقلق الشديد إزاء "مكانتها الإستراتيجية" حيث أن الرئيس المعزول كان صاحب ولاء لروسيا،مما يعمل على خسارة روسيا لحليف لها في الأراضي الأوكرانية، مما يؤدى إلى تراجع مكانتها هناك، بالإضافة إلى أن المعارضة الأوكرانية صاحبة ولاء للغرب على حساب التقارب أو الولاء لروسيا.

ثم يأتي جانب"المصالح الإستراتيجية" الهامة بين روسيا والقرم، فالقرم ميناء إستراتيجي هام لروسيا ولمصالحها الحيوية العسكرية

لذلك عملت روسيا على التدخل فورا من أجل حماية "قواعدها الإستراتيجية" في منطقة القرم، فهذا الأسطول البحري من أكبر الأساطيل البحرية بالإضافة إلى أنه حلقة الوصل البحرية بين روسيا والبحر المتوسط وحلفائها المطلين على البحر المتوسط،ومنهم سوريا المتمثل في ميناء "طرطوس البحرى".

فقد وضعت في الاعتبار القرار السابق عام 2009م الذي أصدره الرئيس الأوكراني في ذلك الوقت الموالي للغرب "بيروشينكو" انه لابد أن تقوم روسيا بإخلاء قاعدتها البحرية في "سباستوبول" بحلول عام 2017، ولكن مع تغير الأوضاع بمجيء الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش" عام 2010 و "قراره" بتمديد مدة بقاء الأسطول الروسي في الميناء حتى عام 2042.

فلذلك لم تنتظر الخيارات الدبلوماسية والسياسية،بل قامت بتدخل "مباشرتا عسكريا" في "شبه جزيرة القرم"، مستغلة في ذلك تطور الأوضاع الداخلية الأوكرانية بالإضافة إلى الترحيب بها من قبل " أغلبية سكان القرم".

نتائج التدخل الروسي:

عند تحليل نتائج التدخل الروسي، فلابد النظر إلى أمرين كنتاج تدخلها:

أولا: نتائج تدخلها بشكل عام في أوكرانيا (سياسيا، اقتصاديا).

ثانيا: نتائج تدخلها في شبه جزيرة القرم.

أولا- عمل التدخل الروسي على تطور الأحداث على المستوى السياسي، حيث طالبت المعارضة بعزل الرئيس "يانكوفيتش" من الحكم لذلك عملت روسيا على التدخل من أجل حمايته حيث قامت باستضافته حتى تستطيع تأمينه، حتى لا يتعرض لأذى وذلك بعد طلب "يانكوفيتش"الحماية من روسيا هو والوزراء التابعين له

لذلك اتخذت أوكرانيا خطوة تصعيدية تعمل على الطلب من الشرطة الدولية "الإنتربول" اعتقال فيكتور يانكوفيتش بتهمة إساءة استخدام السلطة والقتل المتعمد للمواطنين الأوكرانيين

وقد اتخذت المعارضة تلك الخطوات بحسب رؤيتها التي تؤكد أن روسيا هي السبب الرئيسي في دعم "يانكوفيتش"،على الجانب الأخر:كان تدخل روسيا من أجل حماية

حليفها،خصوصا بعد ما طلب منها الحماية الأمنية هو والتابعين له. بالإضافة إلى المواطنين الذين طلبوا الحماية الروسية لهم.

التدخل فى شبه جزيرة القرم:

قامت روسيا بالتدخل الفوري في القرم على طريق قوتها العسكرية وذلك لعدة أسباب أو جوانب:

1- فجانب حماية الأسطول والقاعدة العسكرية،أيضا من أجل حماية الأغلبية الموالية لها ذات الأصل الروسي.

حيث لعبت هذه الأغلبية دورا هاما في تسهيل انضمام القرم إلى روسيا،حيث عملت على الترحيب بروسيا في القرم وضمها إليه. فتدخلت روسيا بغرض "اجتماعي" من أجل حماية مواطني القرم الموالين لها، بالإضافة إلى مواطني "شرق وجنوب أوكرانيا" ذو الأصل الروسي.

-منذ بداية الأزمة وكانت روسيا تترقب الوضع الخاص بمصالحها الخاصة ومصالح المواطنين الموالين لها،ومع تفاقم الأوضاع لساكني القرم عملت على تقديم العون لهم،خصوصا أنهم طلبوا الحماية الروسية لهم.

- فعمل السكان على تنظيم مظاهرة كبيرة في القرم وحشد جميع المواطنين لها من أجل دعم والترحيب بالحماية الروسية،التي تحميهم من أخطار المعارضة،كما عملوا على رفض وجود" بترو بوروشينكو"زعيم المعارضة"في القرم الذي أصبح فيما بعد رئيس الدولة.

راقبت روسيا الموقف في القرم،وخصوصا بعد رفض سكانها الاحتياجات في "كييف"العاصمة ضد "يانكوفيتش"والمطالبة بالحماية الروسية.

التدخل العسكري:

قامت روسيا بالتدخل مباشرا في شبه جزيرة القرم، من أجل حماية المصالح سواء الإستراتيجية "الأسطول" والاجتماعية المتمثلة في سكان القرم.

لذلك السبب قام البرلمان الروسي في مارس 2014 بإحقاق حق استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا من أجل حماية الروس في أوكرانيا، و قامت القوات البحرية بالتحرك عن طريق "أسطول البحر الأسود" والقوات البرية قامت باستقرار في شبه جزيرة القرم والقوات الجوية عن طريق هبوط مروحيات نقل في القرم.

فقامت أوكرانيا بالاحتجاج حيث أن روسيا لم تبلغها بهذه التحركات، مما يعنى عدم التزامها بالاتفاقيات بين البلدين، في المقابل أكدت روسيا احترامها للاتفاقات الصداقة المبرمة بينها وبين أوكرانيا 1997 وأكدت أن التحرك الجزئي لأسطول البحر الأسود جرى وفقا للاتفاقات المبرمة بينه .

أما عن التدخل العسكري الغير مباشر:

كما تم الذكر أن أوكرانيا مجتمع منقسم ذو اتجاه متوازى، لسكان يسكنون الجزء الشرقي من البلاد ولائهم لروسيا.

هذا الولاء الاجتماعي جعل المقاطعات الشرقية تميل لروسيا والسياسات التي اتخذتها، وفى نفس الوقت ترفض التدخل الغربي في البلاد وعزل يانكوفيتش.

أدى ذلك إلى إعلان العديد من "المقاطعات الشرقية" عدم تأيدها للانتخابات الرئاسية التي جاءت بـ""بيترو بوروشينكو"، وأعلنوا الاستقلال والانقسام عن الدولة الأوكرانية.

مما عمل على مساندة روسيا لهم،ووقوف القوات الأوكرانية ضدهم من أجل الرجوع إلى مواقفهم.

فحدوث صراع مسلح بين هذه القوات المنشقة،وقوات الجيش الأوكراني التي ترغب في عودة هذه المقطاعات إلى أوكرانيا.

فقد عمل سكان "إقليم دونباس" الذي يضم ما يقرب من 7ملاين شخص، الذي يشمل مقاطعتي "دونيتسك ولوغانسك" في شرق أوكرانيا باستفتاء للانفصال عن أوكرانيا.

وأصر سكانية على الانفصال فتصاعد الأمر مما أدى إلى قيام القوات الأوكرانية بإجبارهم عن التنازل عن قرارهم بقوة السلاح.فنشب الصراع المسلح الذي أستمر فوق العام.

فتفاقمت الأوضاع بين القوتين وأدت إلى قيام الانفصاليين باحتجاز أفراد في المصالح الحكومية كرهائن والسيطرة على أجهزة الأمن الإقليمي والسلاح المتواجد بداخله أيضا بالإضافة إلى السيطرة على الأجهزة السيادية بالإقليم من مؤسسات حكومية مثل مقر الحاكم المحلي. كما أكدوا أن الإقليم أصبح "جمهورية مستقلة ذات سيادة".

ثانيا:- الجانب العسكري:

1- انفصال مقاطعات شرق أوكرانيا،والمواجهات العسكرية بين القوات المنفصلة والأوكرانية.

عملت اتفاقية"مينسك" على تسوية القتال العسكري، ولكن لم يتوقف القتال حتى الآن بشكل دائم مستمر،وغالبا ما تدين الأطراف بعضها البعض أنها سبب في عدم وقف النيران.

2- تدين روسيا دعم الغرب للقوات الأوكرانية،والتصريحات التي تتخذها "الولايات المتحدة"بإمكانية تسليح القوات الأوكرانية.

3- عملت أوكرانيا في الفترة الأخيرة بتصنيع بما يسمى "القنبلة القذرة"،أو القنبلة النووية،كسلاح ردع لها في مواجهة المخاطر،و أكدت أنها عازمة على فعل نظام عسكري سرى لها. وهذا يبين مدى الحذر والخطط التي تعمل أوكرانيا على اتخاذها من أجل مواجهة الخطر الروسي.

مقابل ذلك:يعمل هذا على توتر علاقات روسيا مع أوكرانيا،وجعل "روسيا"في حالة تأهب برفع سياسات الاستعداد العسكري في حالة تعرض أوكرانيا لها.

و يعمل اللوبي العسكري الروسي على التأثير على سياسيات الكرملين من خلال مطالبة معظم جنرالات المؤسسة العسكرية الروسية بإحياء الإمبراطورية الروسية، حيث يركز هؤلاء مع إعادة بناء الجيش بصورة حديثة، كما يؤكد معظم إطارات المؤسسة العسكرية على فكرة روسيا العظمى والدولة الوطنية القومية ورفض تقليص الدور العالمي لروسيا ونفوذها العسكري ويظهر ذلك في تأثير المجمع الصناعي على السياسة الروسية.

من خلال كشف دور الجوانب الحكومية، يظهر في النظام السياسي الوطني الروسي له دور كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية، فمنذ القديم لا يزال النظام الداخلي يجسد انحصار عملية بلورة النشاط الخارجي في شخص الرئيس.

بالرغم من العقلية البراغماتية لكل من الرئيسين "يلتسين وبوتين" إلا أن طول الحقبة حملها في العهد سوفيتي قد رسخ العقلية السوفيتية في تحركتهما حيث أن كليهما ما زال يؤمن بأن الدولة الروسية القوية لها مشروعية احتكار الهيمنة على المجال السوفيتي السابق لذلك يصر كل من الرئيسين على ضرورة إبقاء تلك الجمهوريات تحت التأثير الاستراتيجي الروسي[1]

استراتيجيا: تعتبر المعضلة الأساسية في الجانب الإستراتيجي مشكلة "حلف شمال الأطلسي" الناتو،وفكرة احتمالية قيام "حرب باردة جديدة".

تؤيد القوى الغربية فكرة انضمام أوكرانيا إلى الحلف،بل عملت على وضع إستراتيجية لضمها،و منذ عام 2008\ 2009 أعلنوا رغبتهم الرسمية في ضم كلا من "جورجيا وأوكرانيا" التي الحلف.

1- ليليا شيقتوسوقا، **روسيا بوتين**، (ت.بسام شيحا) بيروت، الدار العربية، 2006، ص 4

حيث يعمل "الناتو" على توفير حماية لأوكرانيا عن طريق تزويدها بالأسلحة الثقيلة أن أمكن،تحسبا لأي عدوان روسي عليها.

أما عن روسيا فهي ترى أي خطوة توسعية من قبل الناتو ما هي إلا تهديد مباشر لها،سواء من بناء قاعدة صاروخية في أوربا أو دعم أوكرانيا،فقضية انضمام "أوكرانيا" إلى حلف الناتو،قضية مصيرية بالنسبة لروسيا ولأمنها القومي، فروسيا لن تسمح أبدا بهذه المسألة بسبب الجوار الجغرافي بينهم

حيث أن روسيا تنظر إلى قضية "الناتو"ك امتداد "للحرب الباردة" بينها عندما كانت في ذلك الوقت تحت راية "الاتحاد السوفيتي" والولايات المتحدة.

فمع انتهاء الحرب الباردة عملت الولايات على الاحتفاظ بحلف الناتو ولم تقم بحله.مما يؤكد لروسيا أن "الولايات المتحدة"،مازالت وضعها في الأذهان، وأن أي مواجهة محتملة بينهم سوف تكون تحت مظلة الناتو، الذي هو سلاح أمريكا في المنطقة. فلا مجال لتهاون روسيا في هذه المسألة.

المطلب3: التدخل العسكري الروسي في سوريا

1- أسباب الأزمة السورية:

على اثر الحراك الشعبي السوري [*]الغاضب و المندد بحكم الرئيس بشار الأسد، بسبب تغوله[1] و بسبب عجز النظام في قمع الانتفاضة، قرر بشار الأسد تقديم طلب رسمي لروسيا يطلب فيها مساعدات عاجلة، و هذا ما تحقق فعلا بتاريخ 30 سبتمبر 2015.

عانت سوريا من نمو إقتصادي بطيء بسبب الحروب التي كانت تخوضها.[2]

1-سمير سعيفان، **الغضب :ديناميكية القوى الإجتماعية في الثورة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،2012 ،ص2

2- ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية :الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية(الجذور التنموية للأزمة)**، المركز السوري للبحوث، ص 48

حيث أرسلت روسيا طائرات ميج 31 المتطورة (اعتراضية) التي استقرت في مطار المزة، ودفعة من صواريخ "كورنيت5 " المتطورة، وطائرات مروحية، ودبابات "تي 92" مع أطقمها، وسربا من طائرات سوخوي 30 (طائرة تفوق جوي متعددة المهام)، وصواريخ جو أرض. وأدى التدخل العسكري الروسي الى تدمير قرابة 1600 موقع من المواقع التابعة لما أسمته للجماعات الإرهابية في سوريا، وقتل ما يزيد عن 279. وفي ذات الوقت؛ أسرعت روسيا بالبحث عن حل سياسي سلمي للأزمة في سوريا، والإسراع بعملية التفاوض.

أولاً: أسباب التدخل: تدفع العوامل السابقة إلى مزيد من التعاون والتقارب بين روسيا ودول المنطقة، تبرز تحديات عدة للدور الروسي، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دوليا وإقليميا وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر ناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة.[1]

1- على المستوى الدولي: الرغبة الروسية في العودة على الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة؛ حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي و الاقليمي ويظهر هذا واضحًا من مقولة الرئيس الروسي بوتين عندما أكد على أن "العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارً ا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري. وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أن الدول التي تحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى."[2]

---

1 -السيد أمين شلبي، **بوتين و سياسة روسيا الخارجية**، المرجع السابق، ص 88

2-.نبيع الأصفهاني، **"السياسة الخارجية الروسية"**، **السياسة الدولية**، العدد 136، مجلد 34،)القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1999، ص228

وقد تأكد هذا الدور عقب ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية ولم يستطع الغرب اتخاذ موقف ضدها. حيث يسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى دحر مساعي القوى الغربية لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فقد اتضح ذلك منذ نجاح روسيا في ضم جزيرة القرم الأوكرانية في 2014 دون قدرة الغرب على التحرك، ومن ثم إفشال محاولات الغرب في جلب حلف الناتو إلى أعتاب روسيا.

2. على المستوى الإقليمي؛ الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة؛ حيث تسعى للحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدافئة؛ إذ يوجد لها قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس في سوريا– وهي القاعدة العسكرية الوحيدة لها في منطقة الشرق الأوسط. كما تسعى روسيا لبناء قاعدة عسكرية جوية لها في غرب سوريا باللاذقية.

هذا فضلاً عن رغبة روسيا في تعزيز دورها بسوريا في ظل التسويات المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية. وكذلك رغبة روسيا في بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه مع إبرام الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (5+1) يمكن لروسيا المضي قدماً في التنسيق الاستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران وهو ما توضحه زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى طهران الاثنين 23 نوفمبر 2015، والذي تزامن مع تصريح السفير الايراني لدى روسيا "مهدي صانعي" بأنه بدأت إجراءات تزويد إيران بنظام الصواريخ (إس –300) المضادة للصواريخ، وأنه تم توقيع عقد جديد بين الدولتين وبدأت عملية تسليم هذا النظام وكان البلدان قد وقعا عقداً فى التاسع من نوفمبر لتزويد طهران بنظام الصواريخ المتطور. ومن ثم هناك ابتعاد عن اعتماد النظام على المعدات العسكرية الأمريكية والتدريب الممتد منذ عام 2003، وبالتالي فإن الوجود العسكري الروسي في سوريا يبعث بإشارة قوية إلى بغداد بأن روسيا قد عادت مرة أخرى الى الشرق الأوسط وعلى استعداد لبناء تحالفات جديدة.

ومن ناحية أخرى؛ فإنه على الرغم من اعتماد مصر على التسليح والتدريب الأمريكي إلا أنه في الفترة الماضية حدث خلاف في وجهات النظر بين الجانبين المصري و الأمريكي حول العديد من القضايا السياسية والأمنية، في حين هناك توافق بين الرؤى وتقارب

مصري روسي حول العديد من القضايا الدولية و الإقليمية سياسيا وأمنيا، وقد اتضح ذلك من خلال زيارة السيسي لروسيا عدة مرات، بجانب الصفقات في التسلح والمشروع النووي.

ويتضح مما سبق أن هناك محاولات روسية من خلال هذه التقاربات إلى إعادة بناء تحالف شبيه بالتحالف السوفيتي القديم الذي شمل دمشق والقاهرة وبغداد، بل تكون قد زادت عليه إيران التي كانت حليفاً للغرب في ظل الحرب الباردة وحكم الشاه. ولكن هناك محاولات غربية لإفشال هذه التقاربات وقد اتضح ذلك عقب حادث الطائرة الروسية في مدينة شرم الشيخ بمصر.

فقد قامت الولايات المتحدة بالتعاون قبل التدخل العسكري الروسي في إنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، وعلى الرغم من التجهيزات والتدريبات الأمريكية، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً، وقد جاء التحرك الروسي لإرسال إشارة إلى الولايات المتحدة أن سوريا تعتبر منطقة فضاء استراتيجي خاصة بها.

3. أما على المستوى المحلي؛ فقد جاء التحرك الروسي نتيجة إدراك القيادة الروسية التطورات الداخلية على الساحة السورية والتي أدت إلى ضعف و إنهاك النظام السوري.

5. الضغط على دول الأوبك لتغيير سياسة إنتاجها النفطي، حيث تواجه روسيا أزمة اقتصادية منذ انخفاض سعر .

6. تستهدف روسيا من تدخلها إيجاد دور لها في التسويات الخاصة بالأقليات في المنطقة خاصة في سوريا والعراق، خاصة الأكراد الذين يعملون على تحقيق حلمهم في إعلان دولة مستقلة في العراق وسوريا وهو ما يتعارض والمصالح التركية وتسعى تركيا لإجهاضه حفاظاً على حدودها الجنوبية.[1]

1- مي غيث،**التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات**، مقال الكتروني منشور لصالح المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مي_غيث/http://www.eipss-eg.org4/0/20

المبحث3: تقييم العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

المطلب1: الآثار الإيجابية للتدخلات العسكرية الروسية

1- تحقيق السيطرة الإقليمية،حيث تسعى روسيا إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة[1].

2- طورت المكانة الروسية في النظام الدولي، حيث أصبحت القوى الدولية تهتم برد الفعل الروسي اتجاه إي سلوك في السياسة العالمية.

3- طورت من أسلحتها العسكرية عدة و عتادا.

4- أقامت ودعمت أنظمة حليفة في مناطق التدخل.

5- ضمنت أو على الأقل أجلت توسع حلف الناتو في المجال الحيوي الروسي، و ذلك من خلال التوسع في كل من أوسيتيا الجنوبية،و سوريا و جورجيا و شبه جزية القرم.

6- أنهكت منافسيها من خلال جرهم إلى سباق تسلحي، فكل من و م أ و بريطانيا و فرنسا و ألمانيا، تراقب عن كثب مدى التطورات التقنية التي لحقت بالمنظومة القتالية الروسية و تعمل على منافستها.

7- الامتيازات المالية و الاقتصادية التي سوف تجنيها من جراء حمايتها و دعمها للأنظمة الموالية، و خير مثال على ذلك النفقات العسكرية التي سوف تتحمل الجزء

1- السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية** ."السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة فيفري 2009 ص259

الأكبر منها النظام السوري من خلال حصوله على الحماية الروسية .

8- بعض الحروب على غرار الحرب الروسية الجورجية ،أبرزت مدى عدم كفاءة القوة العسكرية الروسية التقليدية في الوهن الحالي و بالتي دفعها إلى اعتماد نظام تحديث للقوات المسلحة و التي من شأنه أن يحقق مكاسبها النسبية للدولة الروسية.

9- زادت من شعبية القيادة الروسية و على رأسهم فلاديمير بوتين.

10- حققت أهم أهدافها في كل تدخلاتها خارج حدودها الإقليمية و الدولية.

11- قامت بتجربة أسلحتها التكتيكية الحديثة في ميادين الصراع خاصة في الحرب السورية .

12- انتعاش المركب العسكري الروسي لصناعة الأسلحة ، بسبب زيادة الطلب على منتجاته العسكرية خاصة و أنها أثبتت فعالتها في مناطق الحرب.

حيث ان سوريا وروسيا عقدتا صفقة أسلحة كبرى، أهم بنودها الصواريخ الروسية لسوريا .وهو أمر وصفته الدوائر الرسمية الأميركية بأنه يثير قلق واشنطن إلى أقصى الحدود.[1]

13- أثبتت جاهزة الدولة الروسية من خلال تدخلاتها في العالم، و ذلك من اجل حماية مصالحها و حلفائها.

14- أكدت نيتها وعزمها على بلوغ هرمية النسق الدولي.

15- نجاح الفكرة التي تعتمد على الأسلحة التقليدية النوعية بدل الأسلحة النووية التي و التي تخلف دمارا كبيرا لكلا الطرفين.

1- دينا شحاتة، مريم وحيد، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولة، العدد4 ،ص 20

16- التأكيد على نجاح العقيدة الإستراتيجية الروسية الجديدة في حماية كيان الدولة الروسية و تحقيق مصالحها.

المطلب2: الآثار السلبية للتدخلات العسكرية الروسية

1- الأثر العصي على الاقتصاد الروسي، بسبب نفقات الضخمة للحروب و التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الروسي.

2- زادت من حدة العداء الإقليمي و الدولي لروسيا .

3- إمكانية نشوء صراعات داخلية مع الأطراف التي تدعوا إلى التقارب مع الغرب.

4- العقوبات المختلفة التي تفرضها الدول المعارضة للسياسة الروسية.

5- إعاد فكرة السباق نحو التسلح.

خاتمة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق أن روسيا عمدت بكل ما توفر لها من قدرات عسكرية للمحافظة على مكتسباتها التاريخية الموروثة عن حقبة الإتحاد السوفيتي حيث تعتبر أن هذه المناطق تعبر عن عمق استراتيجي لها.

كما نرى أنها لم ولن تتوانى في استخدام القوة العسكرية المسلحة للمحافظة على مكتسباتها و حماية أنظمتها الحليفة و نرى أيضا أن استخدام القوة كان بشكل مكثف و سريع و هذا حقق نتائج إيجابية في السياسة الخارجية الروسية

الخاتمة:

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة المعنونة بالعامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية توصلنا

إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة التي تؤشر لنا خصائص تحقيق مصالح الروسية في المرحلة الممتدة بين سنتي 1999 و 2017 تتمثل في النقاط التالية:

1- الدولة الروسية غير راضية عن الحدود الموروثة ، والتي نتجت عقب تفكك الإتحاد السوفيتي.

2-الدولة الروسية تعيد تعريف نفسها، حيث مفهوم الأنا و الأخر قد انتقل من تفكير الفرد إلى تفكير الدولة، و أصبحت روسيا تنظر لنفسها على أنها دولة ذات هوية جديدة و بالتالي ينتج عن هذه الهوية الجديدة :عقيدة جديدة و سلوك جديد.

3- تستعمل روسيا القوة العسكرية المكثفة لحماية وجودها و أمنها على الصعيدين الداخلي و الدولي.

4- حماية الدولة الروسية لوجودها يقتضي حماية المكونات المتعارف عليها للدولة و هي السلطة،الإقليم و الشعب و إعادة تعريف الدولة الروسية لهويتها يعني إعادة تعريفها للسلطة و الإقليم و الشعب و بالتالي استخدام القوة العسكرية للدفاع عن الأمن الجديد الناتج عن التعريف الجديد للهوية الروسية.

5- لقد توصلت في دراستي إلى صياغة مفهوم جديد و هو مفهوم الأقاليم الثانية و التي تعرف على أنها: الحيز الجغرافي الخارج عن الحدود الرسمية و الذي تعتبره الدولة الطموحة امتداد إقليمي لها.

و من شروط الأقاليم الثانية:

أ- أن الدولة الطموحة لا تتخلى أبدا عن هذه الأقاليم الثانية .

ب- الأقاليم الثانية جزء من الأقاليم الرسمية، و بالتالي لا تتوانى الدول الطموحة في المحافظة على ملكيتها بالقوة العسكرية.

ج- لا تهتم الدولة الطموحة بقبول الدولة المستهدفة بحالة تبعية الأقاليم الثانية للدولة الطموحة.

د- الأقاليم الثانية هي أقاليم مهمة يأتي بعد الأقاليم الرسمية.

6- أن الفكر السياسي قد تطور بشكل كبير جدا و على الباحث في العلوم السياسية اكتشاف و تتبع المفاهيم الجديدة

7- الأقاليم الثانية سوف تشعل شرارة الحروب في المستقبل.

8- هناك تنافس بين القوى الدولية حول ملكية الأقاليم الثانية.

9- كل دول العالم تعتبر العامل العسكري أهم عامل في المحافظة على المصالح في السياسة الخارجية.

10- الإمكانيات الاقتصادية لروسيا الاتحادية لا تساعدها في استعمال الحرب الاقتصادية للمحافظة على مصالحها في السياسة الخارجية.

11-لن تبادر روسيا باستعمال السلاح النووي، بل ستكون تصرفاتها تهديدا فقط .

12- نهاية مفهوم الحرب النووية، بسبب تزايد الوعي الدولي بخطوة النتائج على الحياة في الكرة الأرضية.

13- القوة التي تمتلكها حاليا الولايات المتحدة الأمريكية تؤهلها لقيادة النسق الدولي على الأقل في العشرية القادمة.

14- روسيا دولة ناظمة العلاقات الدولية بين أقاليمها الثانية.

15- دول المعرفة بالأقاليم الثانية، سوف تكون ميدان تصادم القوى الكبرى و ستكون ساحة النزعات المستقبلية.

في الأخير و كرأي الخاص أرى أن القيادة الروسية تؤكد على تحقيق و حماية مصالحها عن طريق استخدام القوة الصلبة أكثر من القوة الناعمة و هذا نظرا للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها هذه الأخيرة .

الملخص:

بعد نهاية الحرب البادرة و تصدع المعسكر الاشتراكي أصبحت روسيا هي وريثة لكل مقومات القوى للإتحاد السوفيتي، إلا أن تمتع روسيا بهذه التركة لم يكن جليا بسبب تحلف القوى الغربية لتطويق المولود الجديد قصد عدم تكرار تجربة الإتحاد السوفياتي.

إن السبات الذي لحق بالقيادة الروسية، قد بدأ يتلاشي من خلال تأكيد القيادة الروسية خاصة في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تطوير الآداة العسكرية قصد حماية المصالح الروسية في العالم و هذا ما دفعنا لصياغة الإشكالية التالية : **ما هي أهمية العامل العسكري في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ وصول القيادة الجديدة المرتبطة بشخص "فلادمير بوتن" ؟**

تناولنا الفصل الأول المحددات غير العسكرية في السياسة الخارجية و التي تنوعت بين الاقتصادية، الجيوبوليتيكية،عقيدية و النفسية كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل أهمية القوة العسكرية في السياسة الخارجية و التي يمكن أن تكون أداة دفاع، هجوم أو ردع أما عن النظريات المفسرة فهي الواقعية النيوكلاسيكية التي تفسر أثر العالم العسكري في السياسة الخارجية

الفصل الثاني :تناولنا فيه أهم مقومات القوة العسكرية الروسية حالات التدخل العسكري الروسي خارج حدودها الوطنية، إضافة إلى الآثار التي نجمت عن هذه التدخلات.

قد توصلنا أن العقيدة العسكرية الروسية الناتجة عن تحالف ذهنية القيادة الروسية مع التطور التكنولوجي في مجال التسلح هو الذي دفع بروسيا إلى تفضيل العامل العسكري في تحقيق مصالحها في البيئة الخارجية.

Abstract :

After the end of the cold war and the fall apart of the socialist camp Russia has become the successor of the Soviet Union. But Russia didn't enjoy this heritage because of the alliance of the west camp for the purpose of surrounding the new born state for political issues.

Russia has become after years of political sopor a new state after insuring military force especially during Putin's custody where it was developed for one purpose, insuring Russian interests' worldwide. That pushes us to develop this problematic: How far would Russia uses its military force to execute its policy?

We discussed the first chapter of the non-military determinants of foreign policy, which varied between economic and geopolitical, doctrinal and psychological as we also discussed in this chapter the importance of military power in foreign policy, which can be a tool of defense, attack or deterrent as for the theories explained is neo-classical realism which explains the military's impact on foreign policy.

Chapter II: We discussed the most important elements of the Russian military force cases of Russian military intervention outside its national borders, in addition to the effects that resulted from these interventions.

We have concluded that the Russian military doctrine resulting from the alliance of the mentality of the Russian leadership with the technological development in the field of armaments is what prompted Russia to favor the military factor in achieving its interests in the external environment.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- أنور محمد فرج: **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية،دراسية نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية،2007

2- أحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،الطبعة 2 ،بيروت:دار الجيل، 2001

3- أحمد جلال عبده :**صراع القوة المدنية و العسكرية و أثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** (2002-2010).

4- اسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية دراسة في الأصول و النظريات**، منشورات ذات السلاسل ،ط الخامسة،الكويت،1987.

5- اسماعيل صبري مقلد،**أصول العلاقات الدولية**،أسيوط، ط1، 2007.

6- بهجت قرني، وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة:جابر سعد عوض،الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات ،القاهرة،2002 .

7- حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل**،دار هومة،الجزائر 2012

8- دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،ترجمة عماد حاتم،طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004 .

9- ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية :الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية)الجذور التنموية للأزمة**، المركز السوري للبحوث.

10- سمير سعيفان، **الغضب :ديناميكية القوى الإجتماعية في الثورة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،2012.

11- محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: المفاهيم، المناج، الإقترابات،والأدوات 1997

12- عبد الحفيظ علاء ، «**السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي**،» النهضة (القاهرة)، العدد 3 جويلية 2011.

13- جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ،ط1 عمادة شؤون المكتبات،،جامعة الملك سعود،الرياض،المملكة العربية السعودية،1989.

14- ليليا شيقتوسوقا، **روسيا بوتين**، (ت.بسام شيحا) بيروت، الدار العربية، 2006.

15- رضا الفلاح،**المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ،جامعة ابن زهر ،المغرب،2015

16-مارتن غريفيتس و تيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،2008

المجلات و الدوريات:

1- السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية** ."السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،فيفري 2009.

2- دينا شحاتة، مريم وحيد، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولة، العدد4

2- علاء عبد الحفيظ محمد : **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة** ، المجلة العربية للعلوم السياسية.مصر

3- محمدعباس ناجي، «**داخل الدائرة (تحول القوة) كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**، «السياسة الدولية، العدد197 جويلية 2014.

4- نبية الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، العدد 136، مجلد 34،: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ، 1999.

5- نورهان الشيخ، «**روسيا وأزمة أوستيا الجنوبية: توازن جديد للقوى الدولية**،» السياسة الدولية، العدد174 (2008).

6- دروش فوزي ، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، مجلة السياسة الدولية،العدد 143،جانفي 2001

7- عرفات إبراهيم ، **الأمن في المناطق الرخوة: حالة أسيا الوسطى**، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن القومي في أسيا(القاهرة،مركز دراسات الأسيوية،جامعة القاهرة 2004)

المقالات الإلكترونية:

1- دلال محمود السيد: هل تعيد القوة العسكرية روسيا قطبا عالميا ؟ مقال نشر في مجلة السياسة الدولية،1 اكتوبر 2015، المجلة/ملحق-تحولات-إستراتيجية/هل-تعيد-القوة-العسكرية-روسيا-قطبا-عالميا؟ aspx#desc
/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/6530

2- مي غيث،التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات، مقال الكتروني منشور لصالح المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مي_غيث/4/0/20
http://www.eipss-eg.org

مواقع انترنيت:

1- موقع الموسوعة :جورجياhttps://ar.wikipedia.org/wiki

مذكرات و اطروحات:

1- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية** مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية،القاهرة، 2009

المراجع باللغة الاجنبية:

1- A. F. K. Organski, «**The Powr Transition,**» in: James N. Rosenau, ed., Political Foreign Policy (New York: The Free Press of Glencoe, 1961), pp. 371-374.

2- Ronald L. Tammen [et al.], **Power Transitions: Strategies for the 21st Century** (New York: Seven (٩)

Bridges Press, 2001).

الفهرس

الفهرس

- شكر و تقدير

- إهداء

مقدمة..... 01

الفصل I :**الإطاري المفاهيمي و النظري للدراسة**.....14

المبحث1:أثر المحددات غير العسكرية في السياسة الخارجية.....14

المطلب1: المحدد الإقتصادي.....14

المطلب2: المحدد الجيوبوليتيكي..... 18

المطلب3: المحدد العقيدي..... 21

المطلب4: المحدد النفسي..... 25

المبحث2: دور العامل العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية.....30

المطلب1: القوة كأداة دفاع..... 30

المطلب2: القوة كأداة هجوم..... 34

المطلب3: القوة كأدة ردع..... 36

المبحث3: النظريات المفسرة لأثر العامل العسكري في السياسة الخارجية.....38

المطلب1: الواقعية الدفاعية.....38

المطلب2: الواقعية الهجومية.....41

المطلب3: نظرية تحول القوة.....45

الفصلII : **العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية**.....57

المبحث1:مقومات القوة العسكرية الروسية.....58

المطلب1: نوعية الأسلحة.....59

المطلب2: المكانة..... 61

المطلب3: الموقع و المساحة..... 64

المبحث2: حالات التدخل العسكري الروسي منذ وصول بوتين.....81

المطلب1: الحرب الجورجية..... 81

المطلب2: الحرب الأوكرانية..... 86

المطلب3: الحرب السورية.....103

المبحث3: تقييم دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية منذ و صول بوتن..... 107

المطلب1: الآثار الإيجابية للتدخلات العسكرية الروسية.....107

المطلب2: الآثار السلبية للتدخلات العسكرية الروسية 109

خاتمة..... 113

ملخص الدراسة باللغة العربية..... 116

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية..... 117

قائمة المراجع..... 119

الفهرس..... 124